الباب الثاني

خطـــة البحث

إن المتأمل اليوم في شؤون الحياة كافة يلاحظ أن الأمور جميعها أصـــبحت أكثر تعقيدا من ذي قبل. لهذا أصبحت عملية التخطيط المسبق للعمـــل الـــذي سيقوم به الإنسان ضرورة من ضرورات الحياة التي لا غنى عنها. ومن هنا كانت أهمية الخطة التي تسبق البحث العلمي. وهي عملية تترتب عليها نتائج خطيرة على مستوى الأمم.

أهمية الخطة:

إن خطة البحث تعني التصور المسبق لطريقة تنفيذ البحث. ومن هنا يـــصبح أمر اشتمال تقرير البحث على هذه الخطة مطلبا أساسا في الأبحاث ذات القيمـــة العلمية.

فخطة البحث هي: التصور المستقبلي لطريقة جمع المادة العلميـــة للبحـــث، ولطريقة معالجتها أو تحليلها، ولطريقة عرض نتائج البحث بعد التنفيذ. وهي بهذا تشبه المخططات التي يعدها المهندس المعماري مع زميله الإنشائي، والمواصـــفات التي يضعانها لمواد البناء، وللطريقة العامة التي يتم بها تنفيذ العمل. وتصور لـــو أن أحدا حاول إقامة منزل بدون هذه المخططات فماذا ستكون النتيجة؟ وهذا شيء ملموس يسهل لأي أحد أن يدرك الخلل فيه. فأي ضياع وتبديد لثروات الأمـــة والأوطان ينتج عن ركام الأبحاث التي يقوم الكثيرون بتنفيذها بدون تـــصورات واضحة لما سيقومون به؟

والفرق بين تنفيذ مخطط البحث وتنفيذ مخطط البناء أن الذي يقوم بتنفيذ الثاني مجموعات متعددة من الفنيين المتخصصين، أما في الأول، فغالبا ما يقوم به الباحث بنفسه، إلا أن يستعين في بعض مراحل التنفيذ ببعض المساعدين أو الفنيين، عند جمع المادة العلمية أو ترميزها، أو تحليلها بالحاسب الآلي، أو إخراجها مطبوعة بشكل أنيق في هيئة مجلد.

وكما أن مخططات البناء تحتاج -قبل التنفيذ- إلى إجازة من الجهات الرسمية، فكذلك خطة البحث قد تحتاج إلى إجازة من قبل الجهات التي ستدفع للباحث مكافأة عليها. وهذه المكافأة قد تكون شهادة بالنسبة للمؤسسات التعليمية، وقد تكون مالا، بالنسبة للمؤسسات غير التعليمية.

والخطة أيضاً هي الخطوات شبه التفصيلية والقواعد التي سيلتزم بها الباحث أثناء عملية البحث، وهي بمثابة الشروط في العقود التي تضم طرفين أو أكثر. وليس المهم أن نعطي هذه الالتزامات، أو الشروط، اسما معينا مثل: وصفي، استنباطي، استقرائي... فهذه العبارات في ذواتها لا تفيد كثيرا، كما أن إعطاء العقد عنوانا لا يقول شيئا كثيرا عن الشروط التي يتم الاتفاق عليها.

فالمهم أن يفصل الباحث خطوات بحثه والقواعد التي ينوي اتباعها، ما أمكن. فمثل هذا التفصيل يقلل من فرصة إلزام الباحث من الجهات المشرفة بأشياء إضافية، قد تكون غير عادلة. ومن جهة أخرى فإن هذا التفصيل يقلل من فرص التأويلات والتفسيرات التي تجعل الخطة طوع هوى الباحث. فيؤدي ذلك إلى التضحية بالمصلحة العامة التي أودعتها الأمة أمانة في أعناق المؤسسات التعليمية.

وكثيرا ما يحلو لنا بوصفنا باحثين أو أعضاء في اللجنة المجيزة للخطة اعتبار أشياء كثيرة بدهية، لا تحتاج إلى الإشارة، ولكن عندما يبدأ الباحث في التنفيذ، أو عندما تواجهه مناقشة جادة يتضح له أن كثيرا من الأمور التي اعتبرها هو واللجنة المجيزة للخطة أمورا بدهية لم تكن كذلك. وقد تأتي مناسبات حيث

تكتشف اللجنة المجيزة للبحث أن الباحث قد تمكن من إحراجها بسبب الإغضاء عن بعض التفاصيل، ظنا منها بأن تلك الأمور بدهية. كما أن الباحث قد يجد نفسه أمام قرارات إيقاف للبحث أو رفضه -بعد إنجازه- بسبب الاختلاف في التصور حول تلك "البدهيات".

ويمكن تجنب كثير من هذه الحالات لو عملنا بما أمرنا الله به من كتابة الأمور الصغيرة والكبيرة، إذ يقول تعالى: ﴿**وَلاَ تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ**﴾(٨٢)، إن الله يأمرنا بهذا مع أن وفاء المسلم للمسلم من أكثر الأشياء بدهية ووجوبا.

ونظرا لأن البحث -قبل التنفيذ- يعتبر في عالم المجهول فالمعيار الوحيد الذي نستطيع الحكم بواسطته على جدوى البحث وجدارة الباحث هو الخطة.

وهذا لا يعني أن من يريد بحث موضوع لنفسه أو لا يريد أن يقدم البحث إلى جهات أخرى إلا بعد تنفيذ البحث، أنه لا يحتاج إلى الخطة. فللخطة فوائد كثيرة تعود على الباحث سنتبين بعضها في هذا الباب والفصول المتفرعة عنه.

فائدة الخطة للباحث:

إن الخطة الدقيقة والعمل الجاد فيها يفيد الباحث والجهات المتبنية للبحث من الأوجه التالية:

١- تعين الباحث على تحديد الهدف من دراسته بالدقة المطلوبة. لأن الباحث بدون الجهود التي تسبق إعداد الخطة الجيدة لا تتوفر لديه -في العادة- صورة متعمقة عن موضوع البحث وتفريعاته وحدوده. فيلتزم بما لا يتفق مع المدة الزمنية المحددة له، والإمكانات المتاحة له.

---

(٨٢) سورة البقرة: ٢٨٢.

٢- تعين الباحث على تحديد الطريق الميسر، الذي يؤدي به إلى الهدف المحدد بسهولة.

٣- تساعد الباحث في تصور العقبات التي قد تعترضه عند تنفيذ البحث فيصرف النظر عن الموضوع إذا كانت مشكلة الدراسة فوق إمكاناته الزمنية أو المادية ...، أو قد يستعد لتلك العقبات قبل البدء في تنفيذ البحث. وبهذا يجنب نفسه الوقوع في مأزق يجعله يندم فيما بعد على اختيار الموضوع أو على عدم الاستعداد الكافي له.

٤- تضمن للباحث توفير الوقت والجهد والمال فلا يضطر إلى تغيير موضوعه وقد سار فيه خطوات، أو إلى العودة مرات متكررة إلى مصادر المادة العلمية، ولاسيما إذا كانت تستوجب سفرا مكلفا أو تستوجب اجتياز صعوبات، يتسبب عنها ضياع وقت وجهد.

٥- تجنب الباحث الوقوع ضحية لمشرف أو لجنة تطالبه بأعباء إضافية، أو تغييرات غير محدودة، لا يستفيد منها البحث إلا قليلا، ولا تساوي الجهود التي تبذل من أجلها.

٦- تساعد الباحث واللجنة المجيزة للخطة على تقويم البحث حتى قبل تنفيذه. وذلك من حيث أهميته، وحجم المجهود الذي يتطلبه البحث، وقدرة الباحث، ووضوح منهجه.

وغني عن الذكر أن جودة البحث لا تقاس بعدد الصفحات التي يملؤها الباحث، ولكن بقيمتها العلمية المستمدة من قوة المنهج ودقة التنفيذ. فمن الاكتشافات العلمية التي خدمت الإنسانية خدمة قيِّمة ما كان وراءها عشرات السنين من البحث المضني، ومع هذا فإن كتابة تقريرها لم يستغرق سوى صفحات قليلة.

عناصر الخطة:

للخطة عناصر متعددة، منها الرئيسة، ومنها الفرعية. وتختلف العناصر الفرعية تبعا لاختلاف نوع البحث أحيانا. أما العناصر الرئيسة فلا تختلف من حيث المضمون، ولكن قد تختلف من حيث الشكل والحجم. فبعض الدراسات، ولاسيما المكتبية، لا تحتاج إلى خطوات أو تفاصيل كثيرة، والبعض الآخر، ولاسيما الميدانية والمعملية، فإنها تحتاج إلى خطوات وتفاصيل كثيرة. وقد يعمد الباحثون إلى اختصار بعض الفقرات داخل العناصر الرئيسة، أو الاستغناء عنها، أو دمج بعضها في بعض، وذلك حسب ما تمليه الحاجة.

وعموما تتكون الخطة من العناصر الرئيسة التالية:

أولاً: العنوان.

ثانياً: الدوافع والأهداف.

ثالثاً: تحديد المشكلة. (تحديد أبعاد الموضوع).

رابعاً: استعراض الجهود السابقة Literature Review.

خامساً: تصميم منهج البحث. ويتكون من عناصر ثلاثة رئيسة: طريقة جمع المادة العلمية، وطريقة تحليلها، والقائمة الأولية لموضوعات البحث أو الطريقة المقترحة لعرض النتائج.

ويجب على الباحث ملاحظة أن العبرة ليست بإيجاد عناوين منفصلة دائما لكل من هذه العناصر. وإنما العبرة في أن تكون هذه العناصر موجودة في الخطة بالفعل، وأن يتم تجميع المعلومات المتصلة بكل عنصر في فقرات خاصة بها، مترابطة ومتسقة. فمن الأبحاث مثلا ما تقتضي طبيعتها التداخل بين عملية جمع المادة العلمية وعملية حصر المادة العلمية، التابعة لعنصر تحليل المادة العلمية. ويضطر بعض الدوريات، التي تنشر الأبحاث، الباحث إلى جمع مقدمة البحث والدراسات السابقة لها وأهدافها ومشكلتها تحت عنوان واحد.

شروط الخطة الجيدة وعلاماتها:

الخطة الجيدة لها علامات معينة يمكن إدراكها مع الخبرة والمراس ومن هذه العلامات:

١- أن تكون مفصلة على المشكلة المراد دراستها، بحيث لو أنك غيرت عنوان الموضوع تشعر بنوع من النشاز بين مفردات الخطة والعنوان الجديد. وهذا النشاز يبدو أكثر بروزا إذا كانت الدراسة تنتمي إلى صنف مختلف من الأصناف الرئيسة للمناهج. فالاختلاف أكثر وضوحا بين الدراسات الميدانية والتجريبية (الكمية)، من جهة، والدراسات التي لا تحتاج إلى التحليلات الإحصائية (الكيفية)، من جهة أخرى. مثال ذلك: أن تكون الخطة لدراسة تصف مشاعر الناس تجاه برنامج تلفازي، وأن يكون العنوان: "حكم الإسلام في برنامج...".

وهو أكثر وضوحا في بعض العناصر. مثل عنصر تحديد المشكلة، والدراسات السابقة، وجمع وتحليل المادة العلمية. ويبدو النشاز أكثر جلاء في بعض الفقرات من غيرها، مثل فقرة تحديد نوعية المصادر، وطريقة جمع المادة العلمية، وتحديد مفردات الاستبانات، وأنواع الأسئلة عموما.

٢- عند قراءة فقرة تحديد المشكلة يشعر القارئ بأن معد الخطة قد قرأ ما فيه الكفاية حول موضوع الدراسة وأدرك أبعادها. وهذا الشعور يكون أكثر جلاء عندما يأخذ التحديد شكل الفرضيات.

٣- يحدثك عنصر الدراسات السابقة ليس عن الكمية التي قرأها الباحث فحسب، بل أيضاً عن الكيفية التي قرأ بها، ويقودك تلقائيا إلى النقطة التي سيبدأ منها الباحث دراسته.

٤- الإعداد الجيد لفقرة جمع المادة العلمية لا يترك مجالا كبيرا للتساؤلات حول مصادر البحث: أنواعها، والمتوفر منها وغير المتوفر، وأماكن وجودها،

وطريقة الوصول إليها، وطريقة الحصول عليها. وقد تكون الإجابة عن هذه التساؤلات بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ولكنها واضحة عموما.

٥- مفردات الاستبانة والمعايير في الدراسات الميدانية والدراسات التجريبية وثيقة الصلة بموضوع البحث، وتبتعد عن العمومية، ومتسقة مع فقرات تحديد المشكلة وتوفر الإجابات اللازمة على أسئلة البحث.

٦- وضوح القواعد المتصلة بتحليل المادة العلمية ودقتها.

٧- اتساق فقرات القائمة الأولية لموضوعات البحث وكفايتها في ملء الفجوات، التي تتركها فقرات جمع المادة العلمية ومعالجتها أو تحليلها.

٨- تعطي الخطة القارئ تصورا واضحا عما سيكون عليه البحث عقب التنفيذ، ليس من حيث مضمون النتائج، ولكن من حيث ترابط المضمونات واتساق فقراتها وموضوعاتها. فمن الضروري أن يكون هناك اتساق واضح بين مضمونات عنصر تحديد المشكلة ومضمونات الدراسات السابقة وطريقة استعراضها، والمصطلحات أو مضمونات الاستبانة أو المعايير المقترح استخدامها في الدراسة.

٩- يمكن لشخص آخر تنفيذ الخطة دون أن تختلف النتائج العامة كثيرا.

وغني عن الذكر أن التوثيق الدقيق للاقتباسات المباشرة وغير المباشرة في الخطة كلها مطلب أساس، سواء عند استعراض الدراسات السابقة أو عند تصميم المنهج. وقد يظن بعض الباحثين أن المفروض أن تكون جميع فقرات منهجه مبتكرة فينقل فقرات كثيرة حرفيا من الأبحاث الأخرى دون توثيق.

وهذا السلوك إضافة إلى كونه سرقة يعاقب عليها القانون ويتنافى مع المبادئ الأخلاقية فإنه يُعد وهنا في المنهج. فالأصل أن تكون فقرات المنهج مستمدة من قواعد راسخة أو مألوفة في البحث العلمي، بشرط وفائها بمتطلبات البحث

المقترح. ولهذا فإن التوثيق الجيد للفقرات المستعارة من أبحاث أخرى محترمة يزيد المنهج قوة. فهناك فرق بين أن يستخدم الإنسان خطوات قدمه لقياس مسافة محددة مثلا، أو أن يستخدم مقياسا مألوفا مثل المتر وتفريعاته: الديسيمتر، والسنتيمتر.

وفي الفصول الثلاثة التالية سوف يتم الحديث فيها عن العناصر الأساسية في الخطة بشيء من التفصيل، دون التطرق إلى المناهج المختلفة فيما عدا الإشارة إلى السمات المشتركة بين هذه المناهج.

المناقشة مع ذوي العلاقة:

أعني ب"المناقشة مع ذوي العلاقة" التحدث مع من يعنيهم موضوع الدراسة، لاهتمامهم بالموضوع من قريب أو بعيد أو لعنايتهم بالموضوع بصفته معلومات نظرية أو معلومات ذات فائدة تطبيقية مباشرة أو مساندة. وبعبارة أخرى، ليس شرطا أن تكون المناقشة مع خبراء في الموضوع، ولكن أن تكون مع أشخاص لهم عناية بالموضوع من أي زاوية، وإن كانت تقتصر على حب الجدل في أي موضوع يُطرح عليهم. وقد يُطلق على هذه العملية brainstorming أي استثارة الفكر أو الذهن.

وتفيد هذه العملية في اكتشاف زوايا، غير ظاهرة، سواء بالنسبة لتحديد مشكلة الدراسة، أو في تحديد مدلولات المصطلحات، بل في تحديد معالم منهج الدراسة كلها بدقة.

كما تفيد بشكل واضح في مرحلة التحليل واستنتاج النتائج، سواء أكان الاستنتاج بطريقة الاستنباط أم الاستقراء.

تمرينات:

١- إلى أي درجة ترى أن الخطة ضرورية؟ اكتب رأيك مدعما بالأدلة النقلية والعقلية.

٢- هناك فوائد للخطة، فما تلك الفوائد في نظرك؟ أيد إجابتك بأمثلة واقعية.

٣- اختر بحثين من الأبحاث الأكاديمية (ماجستير أو دكتوراه) واكتب العناصر التي وفّرتها خطة كل رسالة، والعناصر التي أهملَتها. وناقش ذلك في ضوء ما درسته من عناصر الخطة في الكتاب.

٤- اختر موضوعا أو مصطلحا، وحاول مناقشته مع فئات متنوعة ممن لهم عناية بالموضوع أو بالمصطلح أو المصلحات عموما. وسجل ما استفدته من كل فئة، ورتب الفئات التي تناقشت معها، حسب درجة الاستفادة منها في توضيح معالم الموضوع أو المصطلح في ذهنك.

الفصل السابع
مشكلة البحث وتحديدها

لقد ناقشنا في الفصل السادس طرق التعرف على مشكلة البحث، والتأكد من صلاحيتها للبحث، فلا بد أن ندرك بأن المشكلة لا تصبح ملموسة بأيدينا إلا بعدد من الإجراءات. ومن هذه الإجراءات إعطاء المشكلة عنوانا، يليق بها، وتحديد الدوافع التي جعلتنا نهتم بها، وبيان أبعادها وحدودها.

العنوان:

من المعروف أن العنوان لا يأتي من فراغ حتى في مرحلته الأولية، كما هو واضح من الفصل السابق. ومن الطبيعي أن لا نبدأ في تحديد معالم الخطة أو عناصرها إلا بعد تحديد المشكلة والتأكد من كونها لا تزال مشكلة قائمة، أي تحتاج إلى الدراسة.

ويقول المثل: "الكتاب يعرف من عنوانه". وهو قول يقترب من الصدق في تصوير أهمية العنوان، وإن كان فيه من المبالغة الشيء الكثير.

ونظرًا لأهمية العنوان فإنه يُشترط فيه التالي:

١- أن يكون بسيطا، لا تعقيد فيه، وواضحا، لا غموض فيه.

مثل: **"التلفزيون السوري: الجهاز الإداري والبرامج"**

٢- أن يعبر بصدق عن موضوع البحث ومحتوياته، فلا يكون الموضوع مثلا حول إدارة الأخبار والبرامج الإخبارية ويكون العنوان كما هو في الفقرة السابقة.

٣- أن يكون شاملا لجوانب موضوع البحث كله.

٤- أن يتضمن شيئا عن السمة العامة لمنهج البحث، ولو تلميحا.

مثل: "**الأخبار في التلفاز الأردني والعراقي: دراسة مقارنة**"

٥- أن يكون مختصرا -دون إخلال بالشروط الأخرى- وتترك التفاصيل اللازمة لفقرة تحديد المشكلة.

أما الجاذبية وإن كانت من عوامل ترويج المؤلفات بين عامة القراء، فهي ليست من شروط عناوين الأبحاث العلمية.

الدوافع والأهداف:

ويشتمل هذا العنصر على الدوافع التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع بعينه، والأهداف التي ينشد الباحث تحقيقها من وراء البحث. ومن الطبيعي أن لا يختار الباحث الالتزام ببحث يكرهه، وفي الغالب يكون لديه ما يبرر قيامه بالبحث الذي يقدم خطة فيه. والمبررات لا تخلو -غالبا- من العناصر التالية أو بعضها والتي يجب أن يراعي الباحث الاختصار في الحديث عنها:

١- الهدف الذي يريد الباحث أن يحققه. وعليه أن يصوغه في أسلوب يفهم منه غير الباحثين وغير أصحاب الاختصاص هدف الباحث من دراسته المقترحة. ويتحقق ذلك بخلو عباراته من المصطلحات الخاصة.

٢- الدوافع الشخصية التي جعلته يهتم بالموضوع. ويبين الباحث فيها الأسباب الشخصية التي جعلته يختار الموضوع.

٣- الفائدة التطبيقية المرجوة من البحث. ويذكر فيها الجهة أو الجهات التي يعنيها البحث، وكيف تكون استفادتهم منه أو يشير إلى الفوائد التي قد يجنيها المجتمع من تنفيذ البحث الذي يقترحه بصفة عامة.

٤- الفائدة العلمية. كيف يتميز هذا البحث أو يختلف عن الجهود السابقة

الموجودة في الموضوع أو التي هي قيد التنفيذ؟ وهذه الفقرة تتضمن توقعات الباحث للمساهمة التي يقدمها البحث في تنمية العلم وتقدمه في مجال تخصصه. وقد يتم الاستغناء عن هذه الفقرة بما يورده الباحث من معلومات عند استعراض الدراسات السابقة. (انظر قابلية البحث في الفصل السادس.)

٥- الإشارة إلى ما يتوفر لدى الباحث من القدرات أو الخبرات أو الإمكانات الخاصة التي تجعله أهلا للقيام بالبحث المقترح.

٦- البرهنة على إمكان تنفيذ البحث من حيث الوقت ومن حيث الإمكانات المادية والفنية المتوفرة للباحث.

تحديد المشكلة:

وأقول "المشكلة" بدلا من "الموضوع"، لأن المشكلة تعني الموضوع الذي لا يزال مشكلة قائمة تحتاج إلى البحث. أما الموضوع فكلمة عامة وقد يكون الموضوع مستهلكا ولا يحتاج إلى المزيد من البحث(٨٣).

ويرتبط هذا العنصر ارتباطا وثيقا بالعنوان ويجب أن يكون مختصرا، لا يتجاوز الحدود المعقولة مثل سطر واحد. بيد أن الالتزام بهذا الشرط في العنوان قد ينتج عنه ثغرات تثير بعض التساؤلات، حول أبعاد الموضوع المراد بحثه وحدوده. مثلا ما العناصر والتفريعات التي سيدرسها الباحث وتلك التي لا يريد دراستها رغم أن العنوان قد يوحي بها؟

وبعبارة أخرى، فإن المقصود بتحديد المشكلة هو تضييق حدود الموضوع بحيث يكون مفصلا على ما يريد الباحث تنفيذه، وليس على ما قد يوحي به

(٨٣) انظر لتحديد المشكلة مثلاً: Kerlinger 1986 pp. 15-23؛ Selltiz et. al. 1976 pp. 56, 981 pp. 9-11; 15-57؛ الزيان عمر ص ٧٠-٨٥؛ بدر ص ٩٥-٩٧؛ العساف، المدخل ص ٢٣-٤٠، ٤٧-٤١؛ Castetter and Heisler pp. 9-13 , 41.

العنوان من موضوعات لا يريد الباحث تناولها. ولتحديد المشكلة أهمية خاصة؛ لأن أي مشكلة يقتصر تحديدها على العنوان فإنها تكون -غالبا- قابلة للبحث في سنين طويلة، أو أشهر قليلة، أو أسابيع محدودة، وذلك حسب التفسيرات المختلفة للعنوان، ولاسيما إذا كان المنهج مهلهلا.

ونحن نحتاج إلى هذه الفقرة لأننا لا نستطيع أن نبين أبعاد الموضوع وحدوده في العنوان الذي له شروطه من حيث الطول. فهذا العنصر هو في الحقيقة امتداد للعنوان.

ونحن نحتاج إلى تحديد المشكلة ليكون حجم المشكلة متناسبا مع الوقت المحدد لإنجاز البحث، والإمكانات المادية، ودرجة سهولة أو صعوبة الحصول على المادة العلمية اللازمة، والوسائل المطلوبة. ونحتاج إلى ذلك ليكون حجم المشكلة متناسبا مع متطلبات البحث من منظور الجهة المجيزة له، والقيمة العلمية المتوقعة للبحث، أو نوع البحث وغير ذلك من القيود.(انظر قابلية البحث في الفصل السادس.)

ويجب أن يدرك الباحث بأنه يصعب تحديد المشكلة، بشكل مقبول، ما لم يقم الباحث بقراءات وافية في مجال البحث.(انظر اختيار المشكلة في الفصل السادس.)

وهذه القاعدة تنطبق على جميع العناصر الأخرى للخطة.

تحديد المشكلة من حيث المضمون:

تتم عملية تحديد المشكلة من حيث المضمون بطرق منها:

١- التحديد من حيث الحيز الزماني الذي سيغطيه البحث. مثلا: أساليب الاتصال في العصر الحاضر، أو العباسي، أو العثماني، أو بتحديد أكثر مثل: الفترة الأولى أو الوسطى أو الأخيرة من هذه العصور. وقد يكون التحديد

بتعيين بداية الفترة ونهايتها، مثل: الصحافةمن عام ١٤٠٠هـ إلى عام١٤١٢هـ.

٢- التحديد من حيث المكان الذي سيشمله البحث. مثلا: الصحف في المملكة العربية السعودية، أو في مصر، أو في دولة الإمارات، أو في قطر أو بتحديد أدق مثل: منطقة أو مدينة من المدن التي تنتمي إلى هذه الأقطار.

٣- التحديد من حيث المضمون الذي سيتم إدراجه في البحث. مثل تلفاز الكويت، (يشمل الجهاز الإداري والفني والبرامج...)، أو بتحديد أدق مثل: البرامج في تلفاز الكويت، وبتحديد أقل شمولية مثل: البرامج الثقافية في تلفاز الكويت.

٤- التحديد من زاوية الوحدات المستقلة عن بعضها، مثل: محطة تلفاز المدينة المنورة، أو أبو ظبي، أو الرباط... وهذا يعني غالبا أن الدراسة تشمل كل شيء: العاملين، والتنظيمات الإدارية، والأجهزة، والبرامج... فكل هذه عناصر مكملة لبعضها البعض وتنتمي إلى محطة مستقلة . وقد نسميها دراسة الحالة أو بالإنقليزية case study. وقد تهدف إلى المقارنة فتسمى دراسة مقارنة comparative study. وفي هذه الحالة تقتصر الدراسة على عدد أصغر من الوحدات المستقلة. وقد تقتصر على وحدتين فقط.

٥- التحديد من زاوية العناصر التي تتكون منها الوحدات. مثل: البرامج الدينية في تلفازات المغرب العربي، أو الدول العربية، أو الدول الإسلامية... وهذا يعني دراسة نوع من البرامج التلفازية (عنصر من العناصر) في عدد من الدول (الوحدات المستقلة). وقد نسميها دراسة مسحية أو بالإنقليزية survey study.

٦- التحديد ببيان المصادر التي يعتمدها الباحث في البحث وتلك التي يستبعدها. مثال ذلك: التلفاز العماني، أو اليمني أو السوداني من منظور المصادر الإسلامية، أو من منظور كبار المفكرين، أو طلبة الجامعات، أو ربات البيوت...

٧- التحديد باستبعاد بعض الفقرات التي يوحي بها العنوان. وقد توضع هذه الفقرة تحت عنوان فرعي يسمى "**قيود البحث**".

تحديد المشكلة من حيث الصياغة:

هناك صيغ ثلاث لتحديد المشكلة: صيغة الجمل الخبرية، وصيغة التساؤلات، وصيغة الفرضيات. وفي الوقت الذي لا تختلف الأولى عن الثانية من حيث كونها ذات سمة استكشافية، فإن الثالثة مختلفة تماما وتقتضي منهجا خاصا.

أ- صيغة الجمل الخبرية. مثال ذلك: "**سيقوم الباحث باستطلاع آراء ربات البيوت في برنامج نور على الدرب: إيجابياته وسلبياته**". ويستحسن في حالة التفصيل أن يكون التفصيل متسقا مع التفريعات الرئيسة لموضوعات البحث.

ب- صيغة الأسئلة أو التساؤلات مثل: "**ما موقف ربات البيوت من برنامج نور على الدرب؟**" وفي هذه الحالة يستحسن تصنيف التساؤلات في فئات، يتم في ضوئها تحديد معالم البحث وحدوده وتفريعاته أو التقسيمات الرئيسة للقائمة الأولية لموضوعات البحث.

ج- صيغة الفرضيات المبنية على نتائج دراسات سابقة. مثل قولنا:

١- **هناك اختلاف بين المتخصصين في الفقه وبين ربات البيوت في تقديرهم لقيمة برنامج نور على الدرب** (أي هناك تباين ذو اتجاهين).

٢- **هناك ارتباط بين برنامج نور على الدرب وبين ربات البيوت** (أي هناك ارتباط ذو اتجاهين).

٣- **ربات البيوت يرين أن إيجابيات برنامج نور على الدرب تفوق سلبياته كثيرا** (هناك تباين ذو اتجاه واحد).

وصيغة الفرضيات مطلوبة في الدراسات الاستقرائية التي تلتزم باتجاه محدد، تهدف إلى الوصول إلى استنتاج مدلولات عامة. وهذه الصياغة تستلزم الإجراءات اللازمة لاختبار الفرضية.

وترد هذه الصيغة في الدراسات التي تستخدم الأسلوب الكيفي أو الكمي وأحيانا بدون عبارة تؤكد أن الاختلاف أو الارتباط "ذو دلالة إحصائية". وهنا لا يقتضي الأمر إجراء اختبار تباين (مثل: اختبار زي z أو تي t أو إف F)؛ ولا يقتضي إجراء اختبار ارتباط (مثل: اختبار "بيرسون" أو "كا تربيع"). ولكن الباحث يحدد معياره الخاص لقبول الفرضية أو رفضها.

وترد هذه الصيغة في الدراسات التي تستخدم الأسلوب الكمي مقرونة بعبارة "**ذو دلالة إحصائية**" مثل: **هناك اختلاف أو ارتباط ذو دلالة إحصائية**. وفي هذه الحالة فإن الأمر يقتضي استعمال إحدى اختبارات التباين أو الارتباط المتعارف عليها في علم الإحصاء وقواعدها العامة.

وعموما، فإن عبارة "ذو دلالة إحصائية" وحدها تقتضي استعمال الاختبارات المعروفة في علم الإحصاء، وإن كانت الصياغة جاءت في هيئة تساؤل بدلا من الصياغة الشائعة للفرضية. (انظر فصل تصميم منهج البحث)

ويلاحظ عدم الحاجة إلى استعمال صياغتين في البحث الواحد. ولكن من المألوف أن يجمع الباحث صياغة التساؤلات وصياغة الفرضيات في الدراسة الاستقرائية الواحدة، ولاسيما التجريبية منها. وفي هذه الحالة توضع صياغة التساؤلات عند تحديد المشكلة في مقدمة البحث. أما الفرضيات، فتوضع في مقدمة الفصل الخاص بمنهج البحث.

كما يلاحظ في الدراسات الميدانية عدم كفاية مقاييس التكرار أو النسب المئوية وما يتفرع عنها من جداول أو رسوم بيانية لقبول الفرضية أو رفضها. ولابد من استخدام المعادلات الإحصائية التي تحدد العلاقة سواء أكانت العلاقة علاقة ارتباط أم تباين. أما في الدراسات المكتبية فهذه المقاييس كافية للأسباب التالية:

١- عينة الدراسة في الغالب صغيرة جدا وغير مهيأة للتعامل الإحصائي الدقيق.

٢- قابلية نتائجها للتعميم محدودة، ويتم استخدامها -عادة- لمنح النتائج قيمة علمية أكبر.

شروط عامة لتحديد المشكلة:

كما يجب مراعاة توفر الشروط التالية في الجمل الخبرية أو التساؤلات أو الفرضيات:

١- أن تكون جميع فقرات تحديد المشكلة مربوطة بفكرة محورية أو جوهرية، تتمثل في تساؤل رئيس أو جملة أو فرضية. مثل: **ما رأي ربات البيوت في برنامج نور على الدرب؟** ثم بالتفصيل: *ما رأيهم في مقدم البرنامج، أو في طريقة التقديم، أو في الضيوف المختارين، أو في الموضوعات المطروحة للنقاش، أو في طريقة إجابة الشيخ فلان...؟*

٢- أن تكون الفكرة المحورية امتداداً لنتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وتربط فقرات الدراسات السابقة بشكل متسق ومنطقي.

٣- أن تكون الفكرة المحورية للفرضية مبنية على الدراسات السابقة ومتسقة معها أو مع اتجاهها العام. مثل: ميل الدراسات السابقة إلى نجاح برنامج نور على الدرب أو غلبة إيجابياته على سلبياته، وبناء الفرضية على هذه الحقيقة. فنقول: *إيجابيات برنامج نور على الدرب تفوق سلبياته، في نظر ربات البيوت.*

مثال بالصيغ الثلاث:

لا يمكن تحديد المشكلة الواحدة بالصيغ الثلاث التي سبقت الإشارة إليها، دون تغيير في المنهج. والقاعدة العامة أن المشكلة التي تقبل الصياغة بالفرضيات يمكن أيضاً صياغتها بالتساؤلات وبالجمل الخبرية، ولكن ذلك ينقص من دقتها. وذلك لإمكانية استخدام أحد المناهج الوصفية لمثل هذه الدراسة. أما في حالة

تحويل التساؤلات والجمل الخبرية إلى فرضيات فهذا يقتضي توفر شروط خاصة في المشكلة ويقتضي استعمال أحد المناهج الاستقرائية. ويلاحظ أن أسلوب التحديد مرتبط بالمنهج المقترح لإجراء البحث. لهذا فإن الصيغة الأولى أو الثانية تكفي في الدراسة الوصفية؛ ويُعد استعمالهما معا نوعا من التكرار المحجوج. أما الثالثة أي صيغة الفرضيات فيمكن التقديم لها بصيغة التساؤلات أيضاً في مقدمة البحث. وذلك لأن صيغة الفرضيات أكثر تحديدا من صيغة التساؤلات، وتقتضي استخدام المنهج الاستقرائي.

ولعل من المناسب إعطاء مثال للصيغ الثلاث لمشكلة واحدة، حتى تتبين الفروق بينها.

في دراسة بعنوان: "*شروط القائم بالاتصال عند المسلمين والمسيحيين: دراسة مقارنة*"(٨٤) يمكن تحديد المشكلة بصيغة التساؤلات، أو بصيغة الجمل الخبرية، أو الفرضيات.

التحديد بالتساؤلات:

١- *هل يقتضي اختلاف المنطلق العقدي والفكري اختلافا في شروط توثيق القائم بالاتصال؟*

٢- *هل المسلمون أكثر ميلا للتركيز على الصفات الشخصية للقائم بالاتصال عند مقارنتهم بالمسيحيين في مجالي الدعوة والأخبار؟*

٣- *هل المسيحيون أكثر ميلا للتركيز على الصفات المتصلة بالرسالة للقائم بالاتصال عند مقارنتهم بالمسلمين في مجالي الدعوة والأخبار؟*

٤- *هل يختلف الأمر عندما يكون موضوع الاتصال تعاليم دينية أو أخبارا عامة؟*

---

(٨٤) صيني، القائم بالاتصال.

التحديد بالجمل الخبرية:

سيحاول الباحث الكشف عن الأمور التالية:

١- *نوع العلاقة بين المنطلق العقدي أو الفكري للإنسان وتصوره لشروط توثيق القائم بالاتصال، إن كانت هناك علاقة.*

٢- *نوع الصفات التي يركز عليها المسلمون بصورة أكبر من صفات القائم بالاتصال في مجالي الدعوة والأخبار.*

٣- *نوع الصفات التي يركز عليها المسيحيون بصورة أكبر من صفات القائم بالاتصال في مجالي الدعوة والأخبار.*

٤- *درجة التشابه أو الاختلاف بين المسيحيين والمسلمين في هذه المسألة، في مجال الدعوة و مجال رواية الأخبار.*

ويمكن أن يضاف إلى الصيغتين السابقتين تأكيد الباحث بأن بحثه لن يشمل دراسة القائم بالاتصال في الوضع التعليمي، أي لن يشمل مدرسي العلوم الدينية في المدارس النظامية والاتصال بين الأتراب في سن الطفولة. وهذه الإضافة قد تكون تحت عنوان مستقل يسمى: "قيود البحث".

التحديد بالفرضيات:

أما إذا كانت الدراسة ستكون استقرائية، فإن المشكلة يجب أن تحدد في صيغة فرضيات، ذات شروط محددة. فالدراسة الاستقرائية تهدف إلى الوصول إلى حقيقة عامة أو سمة غالبة.

وتنقسم الفرضيات إلى فرضيات رئيسة (عامة تمثل الفكرة المحورية أو الجوهرية) وفرضيات فرعية (أكثر تحديدا من الرئيسة). وقد تكون الفرضيات الفرعية هي الأجزاء التي تتألف منها الفرضية الرئيسة. وقد تقوم الفرضيات الفرعية بتقييد الفرضية الرئيسة. كما تنقسم الفرضيات إلى نوعين: فرضية بديلة

Alternative hypothesis و فرضية صفرية Null hypothesis.[٨٥] وتسمى الأخيرة بالفرضية الصفرية لأنها تعبر عن عدم وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، (المتغيرات هي من صفات الحالات موضع الدراسة)سواء أكانت العلاقة إيجابية أم سلبية. وبعبارة حسابية تعني أن العلاقة بين المتغيرين هي صفر.(انظر الحقائق الجزئية في فصل الحقائق العلمية.)

والعلاقة بين مجموعتين أو أكثر قد تكون علاقة تباين (ليس هناك علاقة) أو تكون علاقة ارتباط.

وعلاقة الارتباط قد تكون إيجابية، أي علاقة تلازم (إذا ظهرت واحدة توجد الأخرى بنسبة مقاربة) أو سلبية، أي علاقة تنافر (إذا ظهرت واحدة اختفت الأخرى). وقد تكون العلاقة سببية، أي أن أحد المتغيرين (الصفتين أو العنصرين) يتسبب في وجود الآخر.

ويجب التنبه هنا إلى ضرورة التمييز بين العلاقة الإيجابية والعلاقة السلبية من جهة، والعلاقة السببية من جهة أخرى. ففي الحالة الأولى، قد لا يكون أحد المتغيرين سببا في وجود الآخر أو في غيابه؛ فربما كان كلاهما يحدث بسبب خارجي، أي متغير ثالث.

أما العلاقة السببية فتعني أن أحد المتغيرين أو مجموعة من المتغيرات (العناصر المستقلة) سبب في وجود أحد المتغيرات (العنصر التابع) المدرج في الدراسة، أو سبب في قوتها أو ضعفها أو في غيابها...

وقد يكون لدينا أكثر من متغير مستقل نريد دراسته في البحث الواحد، أو أكثر من فرضية بديلة[٨٦]. ولكن غالبا ما يكون لدينا متغير تابع واحد وفرضية رئيسة واحدة.

---

(٨٥) Glass and Stanley pp. 284-289; Kerlinger 1986 pp. 17-19.

(٨٦) Kerlinger 1986 pp. 356-358 .

كما أن الفرضية البديلة يمكن تقسيمها من حيث طريقة الاختبار إلى: فرضية ذات موقف محدد بوجهة واحدة directional أو موقف محدد دون وجهة non-directional. ففي الحالة الأولى تقول الفرضية مثلا إن الاختلاف بين متغيرين: (أ و ب) هو بزيادة (أ) على (ب). أما في الحالة الثانية فتقول الفرضية بوجود اختلاف غير محدد بالزيادة أو بالنقصان بين المتغيرين. بيد أنهما ليسا متساويين.

لهذا فإننا في الفرضية الأولى نحتاج إلى إجراء اختبار علاقة من جهة واحدة one-tail test . أما بالنسبة للفرضية الثانية فإننا نحتاج إلى إجراء اختبار علاقة من الجهتين two-tail-test.

ولعل القارئ قد أدرك بأن للفرضيات شروطا يجب توفرها ومن أبرز هذه الشروط ما يلي:

١- أن تكون الفرضية الواحدة جملة خبرية، قائمة بذاتها، وتقوم بمهمة الأداة في عملية تكوين النظرية. وهذا يقتضي تعبيرها عن **حقيقة عامة** نصوغها بالفعل المضارع، وهو مما يميزها عن الجمل الخبرية العادية.

٢- أن تحدد الفرضية الواحدة إما وجود شيء أو عدمه، أو إمكانية شيء من عدمها، أو وجود علاقة بين متغيرين أو عدمها، أو تحدد نوع العلاقة. وبعبارة أخرى، يجب أن تتخذ الفرضية موقفا واحدا محددا من موقفين أو أكثر مثل: "***هناك علاقة بين مشاهدة أفلام العنف وجنوح بعض الأطفال إلى أعمال العنف***."، أو "*يمكن للمسافر من أمريكا جوا الوصول إلى مكة المكرمة بالاتجاه غربا والدوران حول الكرة الأرضية*."

وأهمية هذا الشرط يتمثل في كون الباحث يلتزم -استنادا إلى الدراسات السابقة- بموقف محدد. ثم هو يجري البحث بجمع المادة العلمية من الواقع وبتحليل تلك المادة العلمية بالطرق الإحصائية المحايدة. ثم ينتظر النتيجة التي قد تؤيد الفرضية أو تعارضها. وبهذه الطريقة لا يكون هناك مجال كبير لأن يلوي الباحث

أعناق الحقائق ليخرج بنتيجة تؤيد تحيزاته وآراءه الشخصية.

٣- أن تترجم الفرضية متغيرات البحث (عناصره) إلى أشياء محسوسة، يمكن إدراكها بالحواس الخمس، لتصبح قابلة للاختبار. فلا نقتصر على القول بأن برامج التلفاز التعليمية مفيدة للطلاب. فلابد من ترجمة "البرامج التعليمية" إلى أشياء محسوسة، مثل استبانة تتألف من مكونات محسوسة للبرامج التعليمية، ومعها قيم رقمية يتم بموجبها تقويم المكونات المحسوسة. ويتم ذلك أيضاً بتحديد برامج بعينها يقدمها التلفاز، بصفتها برامج تعليمية. وربما تم تقسيم البرنامج إلى أجزاء مثل: المادة التعليمية التي يتكون منها البرنامج، والطريقة التي تقدم بها تلك المادة. وذلك إضافة إلى تحديد نوع الاستفادة، ومقياس الاستفادة. وأما إذا كانت الدراسة استقرائية سببية فلا يكفي أن يفيد عدد من الطلبة بأنهم يستفيدون من هذه البرامج، إذ لابد من سؤال جهات خارجية مثل مدرسي هذه المواد، ولا بد من عرض برنامج محدد على الطلاب، ثم اختبارهم في مضموناته لمعرفة درجة استفادتهم.

٤- أن تكون الفرضية مختصرة وبسيطة التركيب.

٥- أن تقرر الفرضية قاعدة يمكن تطبيقها على حالات أخرى قد يكون بعض حلقاتها مجهولا، أي لديها قدرة على التنبؤ.

٦- يستحسن تذكير القارئ بمبررات كل فرضية عقب تقديمها مباشرة وبصورة تميزها عن الفرضية نفسها.

وإذا أردنا أن نقوم بتحديد مشكلة الدراسة سابقة الذكر بصيغة الفرضيات فستكون الصياغة بالطريقة التالية[٨٧]:

١- *هناك فرق ذو قيمة مميزة بين مجموعة العناصر التي تجعل القائم بالاتصال مثاليا*

(٨٧) صبيي، القائم بالاتصال.

عند المسيحيين وعند المسلمين، في كل من مجالي الدعوة ونشر الأخبار.

لقد ظهر عند الحديث عن كل من المنطلقين الفكريين المسيحي والإسلامي أن هناك فرقا بين المنطلقين، وهذا يعني وجود اختلاف حضاري أو بيئي يترتب عليه اختلاف في تصور الأشياء بما في ذلك عوامل توثيق المصدر.

٢- *يتجه المسيحيون اتجاها ذا قيمة مميزة أكثر إلى العناصر المتصلة بالرسالة (درجة معرفة المصدر وأسلوبه) في كلا مجالي الدعوة ورواية الأخبار.*

لقد لوحظ عند مناقشة المنطلقين الفكريين المسيحي والإسلامي أن الأول عرضة للتأثر بالفكر العلماني والمنطق، وقد ظهرت بعض الإشارات التي تؤكد ذلك في الفصل الأول، أي ترجيح الدليل العقلي، بينما يرجح المسلمون الأدلة النقلية التي تستند إلى قوة الإسناد أكثر، في حالة تعارض الدليلين، كما اتضح ذلك في الفصل الثاني.

٣- *يتجه المسلمون اتجاها ذا قيمة إحصائية أكثر إلى العناصر المتصلة بالسمات الشخصية للقائم بالاتصال (كونه قدوة في كل شيء وذا أخلاق عالية) في كلا المجالين: الدعوة ورواية الأخبار.*

وهذا الافتراض مبني على ما تم بناء الفرضية الثانية عليه.

٤- *الاختلاف بين المجموعتين أوضح في مجال رواية الأخبار عنه في مجال الدعوة.*

وجدت"بيرقون" اختلافا بين عوامل توثيق المدرس من جهة والزميل والصديق من جهة أخرى. وفي دراسة أخرى لها، لاحظت ظاهرة الاختلاف بسبب اختلاف وظيفة المصدر... (٨٨).

٥- *هناك اتفاق ذو قيمة إحصائية بين المسيحيين والمسلمين على كون القدرات العقلية أكثر أهمية من المظاهر.* (أي ليس هناك اختلاف من أي نوع).

---

(٨٨) Burgoon.

٦- *تحظى المظاهر الشخصية لدى المسيحيين بمكانة أفضل من مكانتها لدى المسلمين، في كلا المجالين: الدعوة ورواية الأخبار.*

يلاحظ أن التعاليم الإسلامية عموما تقلل من شأن المظاهر أو تحث على الاقتصاد فيها؛ بينما المسيحية تقف موقفا حياديا في هذه المسألة.

ويلاحظ هنا أن الفرضية الأولى هي الفرضية الرئيسة في الدراسة. أما الفرضية الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة فهي فرضيات فرعية وأكثر تحديدا من الفرضية الأولى. كما يلاحظ أن الفرضيات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة كلها فرضيات بديلة، أما الفرضية الخامسة فهي فرضية صفرية. فالأولى والخامسة مثلا تحتاج إلى اختبار ذي اتجاهين two-tail-test.

أما عند اختبار الفرضيات الثانية والثالثة والسادسة فنحتاج فقط إلى التأكد من وجود التوجه المنصوص عليه في الفرضية، أي لا يهمنا وجود العكس. وبعبارة أخرى، فإن الاختبار هو ذو اتجاه واحد one-tail test.

كما يلاحظ القارئ ضرورة الدقة في تعريف كلمة "الصفات" حيث ينبغي تجسيدها في هيئة استبانة تتضمن صفات محددة، تقبل القياس بالقيم المعدودة. (انظر الملحق ب-١)

وهذا يعني ضرورة تحديد درجة الثقة المرغوبة، أي المعيار الذي يتم به تأكيد الفرضية أو نقضها. وهذا يعني تقسيم موضوعات فصل النتائج حسب تقسيم الفرضيات، حيث تمثل كل فرضية مبحثا مستقلا من مباحث فصل النتائج.

وهذا المطلب لازم سواء استخدم الباحث الأسلوب الكيفي أو الكمي.

تمرينات:

١- ما الشروط التي يجب توفرها في عنوان البحث العلمي؟ اضرب ثلاثة أمثلة لعناوين من أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو المنشور في دوريات علمية

متخصصة. وبيِّن الشروط المتوفرة فيها والشروط التي لا تتوفر فيها، مع اقتراحك البديل في حالة وجود قصور فيها.

٢- لكل بحث دوافع وأهداف. خذ رسالة ماجستير أو دكتوراه وناقش عنصر الأهداف والدوافع، مع بيان الشروط التي توفرت فيها والتي لم تتوفر فيها. وفي حالة إخلالها ببعض الشروط اقترح البديل الذي يوفر الشروط المقترحة في هذا الكتاب.

٣- اختر مشكلة وقم بتحديدها -على الأقل- بثلاثة طرق من الطرق التي اقترحها المؤلف. واشرح ما عملته مع المبررات اللازمة.

٤- هناك ثلاث صيغ مختلفة لتحديد مشكلة الدراسة. اختر موضوعا للدراسة في مجال تخصصك، وحاول تحديد مشكلته بالصيغ الثلاث التي تعلمتها، مع بيان ما عملته والفرق بين الصيغ الثلاث في مثالك الذي ضربته، وما الذي يترتب عليه من حيث منهج الدراسة.

٥- اختر ثلاثة أبحاث وناقش الطرق التي تم استخدامها لتحديد مشكلة البحث، مبينا السلبيات والإيجابيات.

٦- اختر ثلاث دراسات منشورة في دوريات وناقش صياغة مشكلاتها، واكتب البديل الذي يوفر الشروط اللازمة في حالة قصورها.

الفصل الثامن
استعراض الدراسات السابقة

لقد نمت المعرفة وأسبابها نموا هائلا فأصبحت عملية استعراض الدراسات السابقة ضرورية لتقوم بمهام عديدة، ومن هنا كانت الحاجة إلى وضع قواعد دقيقة لتحديد مكونات الاستعراض، وقواعد كاملة لتحديد طريقة الاستعراض(٨٩).

وما يرد في هذا الفصل هو محاولة لبيان الفرق بين التمهيد والدراسات السابقة، ومهام الاستعراض ومكوناته في الدراسات المكتبية والميدانية، وطريقة الاستعراض، وممارسات السلف والطريقة المقترحة.

التمهيد والاستعراض:

قد يخلط البعض بين المادة العلمية، التي تندرج ضمن عنصر الدراسات السابقة، وبين تلك المواد العامة التي يمكن جعلها في التمهيد.

والقاعدة العامة في الفصل بين الدراسات السابقة والتمهيد هي درجة التصاق الدراسة السابقة بموضوع البحث. يضاف إلى ذلك أن الأمر نسبي. فقد نجد دراسات سابقة وثيقة الصلة فلا نحتاج إلى تجاوزها، وقد لا نجد الكفاية فنتجاوزها إلى الأقل التصاقا، ولكن في حدود مقبولة. وعموما يمكن التمييز بين ما يندرج في التمهيد وما يندرج في الدراسات السابقة بالخطوات التالية:

---

(٨٩) إضافة إي الأبحاث المنشورة في الدوريات المتخصصة انظر Selltiz et. al. 1976 pp. 47-74؛ العساف، المدخل ص ٥٥-٨٤.

١- حصر العناصر التي يتكون منها البحث، في ضوء عنوان البحث أو في ضوء فقرة تحديد مشكلته. ثم تحديد العنصر الذي يمثل نقطة الارتكاز في الدراسة.

٢- النظر في الدراسات السابقة واحدة بعد الأخرى لمعرفة نسبة وجود هذه العناصر في كل دراسة سابقة. هل تتوفر في عناوينها أو عناوين موضوعاتها الرئيسة والفرعية كل العناصر، أو نسبة سبعين في المائة أو خمسين وأقل... ومن بينها العنصر الذي يمثل نقطة الارتكاز؟

ومثال ذلك، لو كان موضوعنا هو: "**أساليب التنصير في إذاعة مونت كارلو**"، سنجد أنفسنا أمام ثلاثة عناصر رئيسة هي: أساليب الإقناع، بالنصرانية، بواسطة الإذاعة. والعنصر الجوهري منها هو أساليب الإقناع؛ فهي العمود الفقري للدراسة. وعندما نبحث في الدراسات السابقة قد نجد مثلا:

١- دراسات حول أساليب الإقناع عامة، أو حول الدعاية، أو حول الإعلان.

٢- دراسات حول أساليب الإقناع بالمسيحية.

٣- دراسات حول أساليب الإقناع بالمسيحية بواسطة المنشورات.

٤- دراسات حول أساليب الإقناع بالمسيحية بواسطة الوسائل المرئية السمعية (تلفاز، إنترنت).

٥- دراسات حول أساليب الإقناع بالمسيحية بواسطة الإذاعة.

٦- دراسات حول أساليب الإقناع بالمسيحية في "إذاعة مونت كارلو".

٧- دراسات حول إذاعة "مونت كارلو".

٨- دراسات حول إذاعة "مونت كارلو" والتنصير (كونها إذاعة تستخدم للتنصير دون الحديث عن الأساليب).

٩- دراسات حول إذاعة "مونت كارلو" وأساليبها في التنصير...

١٠- دراسات حول المؤسسات التنصيرية.

١١- دراسات حول المؤسسات التنصيرية واستغلالها للإذاعات الموجهة.

١٢- دراسات حول المؤسسات التنصيرية وطرق استغلالها لإذاعة مونت كارلو.

وهنا نلاحظ أن هناك ثلاث مجموعات رئيسة:

١- مجموعة الدراسات، ذات الأرقام: (٥-٦، ٩، ١٢)، التي تتوفر فيها نسبة عالية من عناصر الدراسة المقترحة.

٢- مجموعة الدراسات، ذات الأرقام (٢-٤، ٨، ١١)، التي تتوفر فيها ما يقارب نسبته السبعين في المائة تقريبا.

٣- مجموعة الدراسات، ذات الأرقام (١، ٧، ١٠)، التي لا يتوفر فيها من العناصر سوى الثلاثين في المائة تقريبا.

ولعله قد بدا واضحا أن المجموعة الأولى تندرج تحت الدراسات السابقة، وأن المجموعة الثالثة تندرج تحت التمهيد. أما المجموعة الثانية فيحتمل أن تندرج تحت الدراسات السابقة أو التمهيد، بحسب توفر المجموعة الأولى أو انعدامها.

ومثال ذلك أيضاً، لو أردنا الكتابة عن منهج ابن تيمية في الحوار في كتابه منهاج السنة، سنجد أنفسنا أمام خمسة عناصر: منهج، ابن تيمية، حوار، كتاب من مؤلفات ابن تيمية، كتاب منهاج السنة. وقد نجد عددا من أصناف الدراسات:

١- صنف حول منهجه في الحوار في الكتاب نفسه.

٢- صنف حول منهجه في الحوار في كتاب آخر.

٣- صنف في منهجه في الحوار عموما.

٤- صنف حول مضمون الكتاب، ليس في منهج الحوار.

٥- وصنف حول سيرته.

٦- كتاب في الحوار لغير ابن تيمية.

يلاحظ هنا أن الأصناف الثلاث الأولى هي التي يمكن أن تندرج تحت الدراسات السابقة لهذا البحث. أما الأصناف الثلاثة الأخيرة فتندرج ضمن التمهيد، إن كانت هناك حاجة للتمهيد.

مهام الاستعراض:

تؤدي عملية استعراض الدراسات السابقة عددا من المهام بالنسبة للباحث أثناء تنفيذه لعملية الاستعراض، وللقارئ عند قراءته ما كتبه الباحث حول الدراسات السابقة. وعموما يمكن حصر هذه المهام فيما يلي(٩٠):

١- التأكد من عدم تطرق الدراسات السابقة للمشكلة من الزاوية نفسها، وبالمنهج نفسه، أو التأكد من وجود قصور بها من حيث المضمون أو المنهج، يستوجب إعادة البحث أو مزيدا من الجهود البحثية. فالقصور في المنهج قد يؤدي إلى نتائج خاطئة، والقصور في المضمون، يعني وجود جوانب للموضوع لا تزال في حاجة إلى البحث للإضافة أو التعديل. وهذا بالتالي يؤدي إلى البرهنة على أهمية البحث المقترح وجدوى تنفيذه.

٢- بيان موقع البحث المقترح من الجهود السابقة في مجال البحث، وإيضاح نوع المساهمة التي تقدمها الدراسة المقترحة في هذا المجال. فهناك ضرورة لتحقيق مبدأ تراكمية المعرفة في التخصص المحدد رغم اختلاف المصادر التي تسهم بالبحث فيه وتعددها.

٣- المساهمة في توضيح أبعاد مشكلة البحث، والتنبيه على العقبات التي قد تعترض عملية البحث.

٤- تزويد الباحث بأفكار كاملة أو جزئية عن المنهج المناسب لإجراء دراسته، أو تنبيه الباحث إلى ما يوجد في مناهج الدراسات السابقة من الإيجابيات

(٩٠) دالين ص ١٥٢-١٥٣.

ليستفيد منها، وتحذيره من سلبياتها ليتجنبها. وقد تزود الدراسات السابقة الباحث بفقرات من منهج البحث مثل: المعايير أو المقاييس أو بفقرات من مكونات الاستبانة التي يحتاجها، أو بالتعريفات الاصطلاحية والإجرائية، أو ببرامج الحاسب الآلي المناسبة لتحليل المادة العلمية، أو الأجهزة اللازمة للبحث، أو بالتقسيمات الرئيسة لموضوعات البحث. وهي إن لم تزوده ببعض هذه الوسائل فقد تزوده بأفكار لتصميم ما يناسب بحثه من الوسائل.

٥- تنبيه الباحث على مصادر علمية قد لا يعرفها، أثبتتها الدراسات السابقة في قوائم مراجعها.

٦- تعريف الباحث بطبيعة المادة العلمية الموجودة، مثل: كون المادة العلمية متيسرة أو صعبة المنال، وكونها معقدة أو غير معقدة...

٧- تزويد الباحث بالإطار النظري أو بما يمكن تسميته باللقطة العامة أو الأساس الذي يبني عليه دراسته، مع ملاحظة الفرق بين التمهيد والدراسات السابقة، في هذا المضمار.

٨- تزويد الباحث بخلفية يناقش الباحث في ضوئها نتائج بحثه.

مكونات الاستعراض:

ما دمنا نعيش في القرن الخامس عشر الهجري فالغالب أن أي دراسة نفكر فيها لابد أن تكون قد سبقتها جهود أخرى.

ويلاحظ أن الادعاء، في وقتنا الحاضر، بعدم وجود دراسات سابقة في المشكلة التي نقوم بالبحث فيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لا يكون صحيحا إلا في الحالات التالية:

١- المقصود بعدم الوجود هو عدم توفرها في أماكن محددة.

٢- المقصود بعدم التوفر هو انعدامها في لغة أو لغات محددة.

وتشمل الدراسات السابقة كل الدراسات المتصلة بالموضوع، مما تم نشره بأي شكل من الأشكال، بشرط أن تكون مساهمة ذات قيمة علمية. وقد يكون النشر بالطباعة أو بالمحاضرات أو الأحاديث المذاعة صوتا فقط، أو صوتا وصورة، أو تم تقديمها لمؤسسة علمية للحصول على درجة علمية أو على مقابل مادي أو لمجرد الرغبة في المساهمة العلمية...

وقد يقيد البعض هذه الدراسات باشتراط كونها أبحاثا علمية. فلا يندرج فيها ما يُعد كتبا دراسية أو مداخل لا تأصيل فيها، أي مجرد تجميع لمعلومات سائحة؛ وهو الصواب. ولكن هذا الشرط يصعب توفيره في بعض المجالات لمن لا يعرف اللغة التي يزدهر بها ذلك المجال من مجالات المعرفة العلمية. كما يصعب عندما تندر الأبحاث الجادة العلمية، وعندما يختلط الغث بالسمين وتنعدم، عند الباحث، القدرة أو الرغبة في التمييز بينها. والمسألة، عموما، متروكة لتقدير اللجنة التي تجيز الخطة وتقرير البحث في ضوء درجة جدية البحث والظروف التي يتم فيها تنفيذ البحث.

وهنا تجب الإشارة إلى أربع نقاط ذات أهمية هي:

١- قد يظن بعض الباحثين أن استعراضه للدراسات السابقة استعراضا وافيا سيؤدي إلى إلغاء بحثه أو -على الأقل- إلى التقليل من أهميته؛ وسيتم مناقشة هذه النقطة فيما بعد في هذا الفصل.(انظر فقرة الدراسات المكتبية في هذا الفصل.)

٢- البعض لا يفرق بين ما يندرج في المادة العلمية وما يندرج في الدراسات السابقة.

٣- يعتقد البعض بأن صلب البحث يجب أن لا يقل عن ثلثي البحث. والمعيار الحقيقي هو أن البحث الذي لا يضيف شيئا إلى المعرفة، أي لا يضيف جديدا لا ينبغي أن يُشرع فيه أصلا. أما إذا كان يضيف جديدا فالمعيار الأول

للإضافة هو درجة الأصالة والأهمية وليس عدد الصفحات.

٤- كما أن بعض الباحثين والمشرفين يعتقدون أن الأصل أن لا تختلف كمية الدراسات السابقة المستعرضة في الخطة عن كمية الدراسات التي ينبغي استعراضها في تقرير البحث. والحقيقة غير ذلك. فالسائد أن اللجان التي تجيز الخطة قد تكتفي بنماذج قليلة تقنعها بجدوى البحث، لأن الخطة عرضة للرفض فقد لا يكون من الإنصاف تكليف الباحث بإضاعة وقت كبير في استعراض الكمية المطلوبة لكل نوع من أنواع الأبحاث.(انظر فصل أصناف الأبحاث.)

وقد تطلب بعض اللجان من الباحث -عند إعداد الخطة- استعراضا يستنفد كل الدراسات ذات الصلة الوثيقة. وفي هذه الحالة فقط يكون من الطبيعي أن لا تختلف كمية الدراسات السابقة الموجودة أصلا في الخطة عن تلك التي يتضمنها التقرير النهائي للبحث.

وتختلف مكونات الدراسات السابقة باختلاف طبيعة مشكلة البحث ومنهج البحث، ولاسيما طريقة جمع المادة العلمية أو طبيعتها. فالدراسة التي يجمع فيها الباحث مادته العلمية عن طريق الملاحظة والتجربة ومن الميدان أو ما يشابهها من مواد خام، لا تزال في صيغتها قبل التحليل (المعالجة) تختلف عن الدراسة التي يجمع الباحث فيها مادته العلمية من المكتبات. فالمادة العلمية في النوع الأخير هي غالبا نتائج دراسات الآخرين. (انظر فصل صلب البحث.)

الدراسات الميدانية والمعملية:

تتميز هذه الدراسات بأن الباحث يستطيع فيها فصل جهوده الشخصية عن مجهودات السابقين فصلا تاما، وأن يجعل جهوده في فصل أو فصول خاصة بها. ولا تختلط مادته العلمية أو براهينه ببراهين الدراسات السابقة أو نتائجه بنتائجها.

ولهذا فإن الباحث يستطيع استعراض جميع الدراسات السابقة ويناقش مناهجها بالتفصيل دون أن يشعر بأن هذا الاستعراض والمناقشة سيؤثر في قيمة بحثه.

كما تتميز هذه الدراسات بالطبيعة الخاصة لمادتها العلمية. فالمادة العلمية لهذه الدراسات موجودة في الطبيعة، ولابد للباحث أن يجمعها من الطبيعة أو يجمعها من المعمل الذي يصممه ليحاكي الطبيعة. وربما تكون المادة العلمية مما جمعه الآخرون ولكنها لا تزال في صيغتها الأصلية. ومن أمثلة المادة العلمية لهذه الدراسات ما ينتج عن ملاحظة الإنسان أو النباتات أو الحيوانات أو الجمادات في الميدان أو في المعمل والبيانات الإحصائية.

وعموما، يغلب على الدراسات الميدانية والمعملية أنها تستخدم الأسلوب الكمي. وهذا بخلاف الدراسات المكتبية التي يغلب عليها استخدام الأسلوب الكيفي. وهنا حالات استثنائية فالدراسات الميدانية في مجال الجغرافيا لا تستخدم الأسلوب الكمي بالضرورة. كما أن بعض المواد الخام التي نحصل عليها من المكتبات ومراكز المعلومات نضطر إلى التعامل معها بالأسلوب الكمي.

ويلاحظ عموما أن معظم مكونات عنصر الدراسات السابقة في هذا النوع من الأبحاث تنحصر في الأصناف التالية:

١- نظريات متصلة بموضوع البحث مثل نظرية طلقة الرصاصة، أو النظرية التبادلية Transactional Theory، أو إعداد جدول الأعمال Agenda Setting (في الإعلام)، أو التقليد أساس التعلم، أو المثير والاستجابة Stimulus and Responseوالمحاكاة أو القدرات الفطرية أساس التعليم (في التعليم والاتصال عموما).

٢- حقائق جزئية هي من نتائج دراسات متعددة يؤلف الباحث منها فرضية يبني عليها دراسته.(انظر فصل الحقائق.)

وهذه الحقائق يجب أن تكون ذات صلة وثيقة بمشكلة البحث، قد تكون

متفقة فيما بينها أو مختلفة أو متعارضة. ولكن معظمها يكون متفقا على توجه واحد.

٣- حقائق عامة ثابتة، متصلة بالموضوع، أو مجموعة من الحقائق الجزئية الثابتة، التي قد تقود إلى حقيقة عامة. مثل: هناك اختلاف بين تصورات المسيحيين وتصورات المسلمين في معظم الأمور، أو هناك اختلاف بينهم في تصور صفات الإله وصفات الأنبياء وفي مسألة الحساب وفي من يملك صلاحيات التشريع... فيستمد من هذه الحقائق الجزئية فرضية رئيسة تفيد بأن المسيحيين والمسلمين يختلفون في الإطار العقدي والفكري. وانطلاقا من هذه الحقيقة العامة فإنهم يختلفون في شروط الداعية وراوية الأخبار.

الدراسات المكتبية:

المقصود بذلك الدراسات التي يعتمد فيها الباحث -تقريبا- بالكامل على المكتبة للحصول على مادته العلمية. وتتميز هذه المعلومات بأنها غالبا ما تأخذ صيغة النتائج النهائية لدراسات قام بها الآخرون أو الكاتب نفسه وربما مناقشات لبعض النتائج التي وردت في دراسات سابقة عليها. وتتميز المادة العلمية لهذه الدراسات بأنها جاهزة للتحليل أو لا تحتاج إلى التجميع من الطبيعة أو المعامل ولكن من المكتبات أو مراكز المعلومات. ولكن هذه النتائج متناثرة في مصادر عديدة تحتاج إلى تجميع أو هي قابلة للمزيد من الاستنتاجات من زوايا مختلفة، لتخدم أغراضا أخرى.

وقد يكون من المادة العلمية لهذه الدراسات النصوص المقدسة أو التشريعية أو التاريخية التي تحتاج إلى الحصر وكذلك ما يرتبط بها من شروحات وتعليقات. وربما كانت هذه النصوص في صيغة المادة الخام، ولكن تحتاج إلى شرح المختصين لفهمها ومعالجتها. وهذه الشروحات والتعليقات ليست مواد علمية خاما، بمعنى

أنها أولية، لم تتعرض للتحليل. فهي نفسها غالبا ما تكون نتائج تحليلات قام بها الباحثون. ولهذا لا يستطيع الباحث في هذا النوع من الدراسات فصل جهوده كليا أو شبه كلي عن جهود الآخرين، الذين تناولوا النصوص نفسها بالدراسة. وإن هو فعل ذلك فجعلها مستقلة تماما فإن دراسته ستكون ناقصة ،وتكون مصابة بخلل منهجي كبير.

ولهذا، يراعى عند استعراض الدراسات السابقة في مثل هذه الأبحاث، التي لا يمكن فيها الفصل الكامل بين مساهمات الباحث ومن سبقوه ما يلي:

١- الاقتصار على الدراسات البارزة، ذات العلاقة المباشرة بالموضوع. وقد سبق الحديث عن معيار نوع العلاقة، في مقدمة الفصل، أما معيار البروز فيتمثل في كون الدراسة السابقة أفردت الموضوع بعمل مستقل، ثم التي أفردت له فصلا، ثم تلك التي أفردت له مبحثا مستقلا، أو مطلبا.

ويلاحظ أن أمر درجة العلاقة والبروز نسبي، يترك لتقدير الباحث واللجنة التي تجيز الخطة. أما الفقرات والإشارات غير البارزة التي ظهرت عرضا في دراسات ليست وثيقة الصلة بموضوع البحث، والمعلومات التي صلتها ليست وثيقة فهي تندرج ضمن المادة العلمية التي سوف يؤلف منها الباحث صلب بحثه، ويبني عليها نتائج دراسته بشكل رئيس. فمساهمته تظهر في المجهود الذي يلم به شَعثَ مادةٍ متفرقة أو متناثرة في مراجع عديدة أو توضيح قضية غامضة أو استنتاج الجديد.

وتظهر هذه الفقرات المتناثرة -عادة- في هيئة اقتباسات مباشرة أو بالمعنى، يستشهد بها الباحث على استنتاجاته أو يؤلف منها خيوط بحثه. والمعيار هنا في جدارة البحث هو درجة الحاجة إلى مجهود ملحوظ يبذله الباحث للتنقيب عن المعلومات المباشرة أو غير المباشرة المتفرقة في طيات الأعمال المنشورة، للخروج

بعمل جديد. مثال ذلك الدراسة التي يريد الباحث فيها التعرف على جذور أنشطة العلاقات العامة في المملكة. فقد يجد فقرات في كتب الأدب أو الإدارة أو التاريخ تتحدث عن أنشطة بشرية قام بها سكان الجزيرة العربية، يمكن اعتبارها أنواعا من العلاقات العامة لانطباق المواصفات اللازمة عليها. ويكون هذا هو المبرر لقيام الباحث ببحثه المقترح(٩١).

وقد يستخدم تصنيفا جديدا وترتيبا يسهم في حل مشكلة جديدة. وقد يقوم بإعادة الدراسة لموضوع قديم بمادته العلمية القديمة، ولكن بمنهج جديد أو معلومات إضافية ليزيد من مصداقية النتائج المبنية على المادة العلمية القديمة أو ليكشف عن ضعفها أو فسادها. (انظر معيار الأصالة في فصل تقويم الأبحاث العلمية.)

٢- ويلاحظ في حالة غزارة المعلومات من الدرجة الأولى -من حيث الصلة بمشكلة البحث- أن يتم الاقتصار عليها في الاستعراض، ولا حاجة إلى المعلومات أو الدراسات من الدرجة الثانية، من حيث الصلة. وما يستبعده الباحث عند الاستعراض يمكن إدراجه ضمن المادة العلمية التي يستعين بها الباحث في بناء بحثه. ويلاحظ أن المعلومات التي هي درجة ثانية، من حيث الصلة، يمكن إدراجها أحيانا ضمن التمهيد أيضاً، كما سبق بيانه. فالتمهيد ليس من صلب البحث. (انظر فصل مكملات البحث.)

٣- الاقتصار على نتائج الدراسات السابقة دون أدلتها وبراهينها، إذا كان المبرر للبحث المقترح هو وجود جوانب من المشكلة لا تزال في حاجة إلى الحل أو التأكد أو الإضافة. أما المكان الطبيعي لأدلة المعلومات الواردة في الدراسات السابقة ومناقشتها ومناقشة أدلتها فهو صلب البحث.

---

(٩١) Sieny, Government.

وبعبارة أخرى، فإن المادة العلمية المأخوذة من الكتابات السابقة أو الأقوال السابقة قد تحتاج إلى نقاش، يصوب خطأها أو يؤكد صوابها أو يعدلها أو يضيف إليها أو يحذف منها.

وهنا نلاحظ أن فقرة الدراسات السابقة في الغالب تقتصر على ملخصات المعلومات الواردة في الدراسات السابقة، وذلك إضافة إلى الملاحظة العامة عليها بصورة عامة. أما النصوص التفصيلية للمعلومات الواردة فيها مع أدلتها فسيكون مكانها الطبيعي في صلب البحث. ولعل من الطبيعي أيضاً أن يكون صلب البحث هو مكان النقاش التفصيلي لما ورد في الدراسات السابقة ولأدلتها. وهو المكان الطبيعي للإضافة والحذف والتعليق والتعديل عليها، مع الأدلة اللازمة لهذه التغييرات المقترحة عليها.

وحتى مع الاستعراض المستفيض للمعلومات الرئيسة في الدراسات السابقة فإن ما ورد في الدراسات السابقة من تفاصيل تبقى، لتخدم الباحث في صلب بحثه على هيئة استشهادات تؤيد رأيا، أو تسند اعتراضا أو ملاحظة، أو تملأ فراغا في سلسلة من الأفكار والآراء...

٤- وقد يكون البحث أصلا حول القصور في مناهج الدراسات السابقة فيتم الاقتصار في الاستعراض على ما ورد من تعليقات منهجية أو على خلاصات لأبرزها. ويشير إلى نماذج من أنواع القصور دون مناقشة لها وأدلتها. ويورد النماذج التفصيلية ومناقشتها ومناقشة أدلتها في صلب البحث (متنه). ومثال ذلك أن يكون الهدف هو دراسة منهج التأصيل الإسلامي للإعلام وتقويمه فيستعرض الباحث التعليقات المتوفرة على الجهود التأصيلية أو خلاصاتها، دون مناقشة لها. وإذا لزم الأمر إلى مناقشتها فيفعل ذلك في صلب البحث.

وهناك حقيقة قد لا تغيب عن البال وهي أن بعض الدراسات المكتبية هي في واقعها ليست إلا عملية تجميع واستعراض للأفكار الموجودة وقد تكون متناثرة

في أبحاث عديدة. فهي عملية تجميع لها وتصنيف وترتيب للأصناف التي يصل إليها الباحث. وقد يتخللها شيء من الاستنتاج وليس بالضرورة. وهذه الحقيقة لا تقلل من شأن هذه الدراسات التي قد تتطلب مجهودا كبيرا ووقتا طويلا يفوق ما تحتاجه الدراسات الاستقرائية أو الاستنباطية المماثلة أو الميدانية.

انعدام الدراسات السابقة:

قد تنعدم الجهود السابقة التي تتناول المشكلة نفسها أو المماثلة لها، في ظل المعايير التي تم وضعها سابقا. والانعدام أمر نسبي؛ فمثلا في دراسة عن موقف الصحف من تلوث البيئة في الصحف السعودية:

١- قد لا توجد دراسات عن موقف الصحف السعودية.

٢- وقد لا توجد حتى عن موقف الصحف العربية.

٣- وقد لا توجد حتى في وسائل الإعلام الأخرى مثل التلفاز والإذاعة العربية.

وهنا قد يمهد الباحث لموضوعه بالحديث عن موقف الصحف باللغات الأجنبية من قضية التلوث.

وعموما -في مثل هذه الحالات- قد يضطر الباحث إلى التمهيد للخطة بأحد الأصناف التالية من المعلومات:

١- *خلفية عامة زمانية*، أي فكرة عامة عن الأحداث السابقة للفترة الزمنية التي يريد الباحث دراستها. مثال ذلك الحديث عن وسائل الاتصال عموما، تمهيدا للحديث عن وسائل الإعلام (الاتصال الجماهيري) الذي لم يعرف إلا حديثا. ومثال ذلك أيضاً الحديث عن العصر الجاهلي بصفة عامة، تمهيدا للحديث عن السيرة النبوية.

٢- *خلفية عامة مكانية*، مثل فكرة عامة عن تطور وسائل الإعلام في العالم العربي للحديث عن تطورها في المملكة. ومثال ذلك أيضاً الحديث عن اقتصاديات

الشرق الأوسط عموما أو الدول المنتجة للبترول كلها تمهيدا لإجراء دراسة عن البترول في دول الخليج.

٣- *خلفية عامة موضوعية*، مثل استعراض عام لجهاز الإذاعة من مختلف النواحي، تمهيدا للبحث في البرامج الدينية أو الثقافية. ومثال ذلك أيضاً، الحديث عن التقدم الاقتصادي أو النشاط التجاري في البلاد العربية، تمهيدا للحديث عن النشاط الإعلاني في الصحافة العربية.

٤- العناصر الرئيسة لمدرسة فنية أو نظرية تطبيقية يتبناها الدارس أو الخبير ليخطط في ضوئها مشروعه. ومثال ذلك، أن يخطط الباحث برنامجا لتعليم اللغة العربية للأجانب، في ضوء نظرية عامة في التعليم فيستعرض تلك النظرية، أو يخطط لقرية عمرانيا في ضوء نظرية للتنمية الاقتصادية فيستعرض تلك النظرية التنموية. ومثاله أيضاً الفنان يخطط لإنتاج برنامج ترفيهي في ضوء مدرسة فنية مشهورة فيستعرض معالم تلك المدرسة الفنية.(انظر فصل أصناف الأبحاث العلمية.)

الطريقة الشائعة للاستعراض:

نظن -أحيانا- بأن عملية استعراض الدراسات السابقة لا تحتاج إلى مهارة إبتكارية خاصة. ونظن أنها مجرد عملية سرد تاريخي أو عشوائي لنتائج الدراسات السابقة المنتقاة أو كلها، مع مناهجها ملخصة. والحقيقة أن عملية الاستعراض في ذاتها عملية ابتكارية. وهي لا تختلف عن الأبحاث التجميعية المكتبية، إلا من حيث اقتصارها على المعلومات وثيقة الصلة والبارزة منها، ومن حيث اختصارها الشديد.

ونظن -أحيانا- بأن المقصود من الاستعراض -في جميع الأبحاث- هو تقديم ملخصات لمناهج الدراسات السابقة ونتائجها أو نتائجها فقط، وذلك دون أي

عملية تقويم لبعض المناهج ظاهرة الوهن ودون مناقشة لتلك النتائج أو الربط بينها.

كما نظن -أحيانا- بأنه ليست هناك حاجة إلى تحليل (حصر الجزئيات، وتصنيفها وترتيب أصنافها) لهذه الجهود السابقة، بحيث تصب بشكل متسق في النقطة التي يريد الباحث الابتداء منها. فنقوم، بناء هذا الفهم الخاطئ، بعملية سرد للدراسات السابقة واحدة تلو الأخرى. وقد نضع لكل دراسة عنوانا مستقلا، وكأننا نُعد ببليوقرافيا (قوائم بالمراجع المتصلة بموضوع البحث) مصحوبة بمستخلصات. وهذا خطأ لأسباب منها:

١- من يريد إصدار حكم على دراسة سابقة، وبعضها تتجاوز مئات الصفحات، لا بد له من قراءتها قراءة متأنية، وحسب منهج تقويمي محدد، فلعله يخرج برأي يكون قريبا من الصواب، تبرأ به ذمته. أما أن يتصفح الباحث قائمة المحتويات فيقرأ العناوين وربما يتصفح بعض المضمونات بسرعة فيخرج بانطباع ثم يكتب هذا الانطباع على أنه تقويم للدراسة التي أوردها. فهذا إجحاف بحقوق الجهود السابقة. وبخاصة إذا كانت المسألة تتعلق بنفي وجود شيء عن الموضوع في الدراسة السابقة أو تتعلق بتحديد مستوى مساهمتها.

٢- مركز الاهتمام في طريقة الاستعراض ليس هو من الذي كتب؟ وماذا قالت كل دراسة بشكل مستقل؟ وفي أي كتاب؟ ولكن مركز الاهتمام هو ماذا قالت أو ذكرت تلك الدراسات السابقة البارزة مجتمعة حول نقطة من نقاط البحث المقترح؟ وكيف كتبت عن الموضوع؟ وأحيانا كم عدد الذين كتبوا في الموضوع؟ وهل آراؤهم متفقة أم مختلفة أم متعارضة، وإلى أي درجة؟ وما التوجه العام أو سمتها البارزة؟ ثم هل عالجت هذه الكتابات مجتمعة جميع عناصر المشكلة بشكل لا يترك مجالا لدراسة أخرى في الموضوع؟ أم أنها عالجتها بشيء من القصور أو عالجت بعض عناصرها فقط بصورة وافية؟ أم

أنها عالجت جميع العناصر ولكن بصورة ضعيفة وبمناهج مهلهلة أدت إلى نتائج خاطئة.

الطريقة الصحيحة للاستعراض:

للأسباب الموضحة سالفة الذكر، التي تؤكد أهمية الدراسات السابقة، وأهمية الطريقة المناسبة للاستعراض فإننا نحتاج لإنجاز هذه المهمة الإبداعية إلى اتباع الخطوات التالية:

١- حصر الدراسات السابقة جميعها. وهذا يمكن أن يتم باستخدام البطاقات المستقلة بكل جزئية من المادة العلمية أو استخدام وثائق وملفات الحاسب الآلي. (انظر نظام البطاقات في الفصل السادس.)

٢- وضع تصور للتقسيمات الرئيسة outline لفقرات عنصر الدراسات السابقة ومضموناتها كلها، بحيث يضمن استعراضها موضوعا بعد موضوع، عبر الدراسات السابقة كلها. وبعبارة أخرى، لا نستعرض كاتبا بعد كاتب أو دراسة بعد دراسة، عبر الموضوعات الرئيسة كلها التي تتضمنها الدراسات السابقة. (انظر فصل عرض النتائج والبحيثات المكتبية في فصل البحيثات التدريبية.)

ويلاحظ عدم بناء التقسيم الرئيس على طريقة تناول تلك المصادر للموضوع المقترح دراسته. ومثاله قولنا: "*المجموعة الأولى تناولت الموضوع بصورة مقتضبة، والمجموعة الأخرى تناولته بصورة مستفيضة ولكنها ناقصة...*" ثم استعراض أعمال كل مجموعة واحدة بعد الأخرى.

فهذا التقسيم قد يكون مناسبا داخل التقسيم الموضوعي ، الفرعي أو إذا كان الهدف الرئيس للدراسة المقترحة هو مناقشة النقاط المنهجية في الدراسات السابقة.

أما إذا كان الهدف الرئيس هو الحديث عن المضمونات فإن الاستعراض يجب أن يكون مبنيا على الموضوعات المختلفة وتقسيماتها الفرعية.

ومثال ذلك: القيام بدراسة وصفية للدراسات الإعلامية الإسلامية، فإن علينا أن نقسم الدراسات السابقة حسب الموضوعات (التعريف، العملية الاتصالية، المصدر، الرسالة...)، وليس حسب المؤلفين (حمزة، إمام،...) أو علينا تقسيمها حسب طريقة التناول (دراسات تناولت بعض جوانب الموضوع ودراسات أشارت إلى الموضوع بصورة مقتضبة...)

ومثال ذلك أيضاً، ونحن نتحدث عن كتابات المستشرقين حول مكانة المرأة في الإسلام، نقسم الموضوع إلى: حجاب المرأة، والمرأة والإرث، المرأة والعمل...

فهذه الطريقة تمكننا من المقابلة والمقارنة بين الأقوال المختلفة في الموضوع الواحد، لبيان أوجه الشبه والاختلاف بينها، ومن ثم تصنيف هذه الأقوال في فئات ثم ترتيب ما نتوصل إليه من أصناف، بطريقة تخدم الهدف من الدراسة، مثل الوصول إلى الرأي المرجح...(انظر فصل تصميم منهج البحث.)

وفي بعض الحالات قد يضطر الباحث إلى ترتيب الفقرات حسب المؤلفين، لانفراد كل منهم أو بعضهم بنقاط أو معلومات، لا تجتمع تحت موضوع واحد. ولكن لا ينبغي أن تكون هذه الطريقة هي القاعدة. وقد يضطر الباحث إلى ذلك لوقوع جميع الدراسات السابقة ضمن تقسيم (موضوع) رئيس واحد. وحتى في هذه الحالات فإن الباحث لابد أن يوضح أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بين هذه الدراسات. ويتم عادة استعراضها حسب التسلسل التاريخي لنشرها أو إعدادها. ويتم ترتيب البطاقات التي تحمل المادة العلمية (النصوص والاقتباسات الأخرى) في ضوء هذا التقسيم.

٣- قد يضطر الباحث إلى تعديل التقسيمات الرئيسة للموضوعات -أحيانا- أثناء الاستعراض. ومع هذا فإن على الباحث وضع تصور سابق لهذه

التقسيمات. فوجود مثل هذا التقسيم الرئيس الذي يصنف العناصر الدقيقة أو جزئيات البحث يضمن تسلسل الأفكار وتراكمها بطريقة تقود منطقيا إلى البحث المقترح. كما ييسر تنظيم البطاقات التي تحمل المادة العلمية، وإعادة تنظيمها(٩٢).

٤- قراءة الدراسات السابقة المختارة بدقة تمكن الباحث من استيعاب منهجها ونتائجها. وهذا الاستيعاب يجب أن يكون إلى درجة تجيز للباحث بيان وجه النقص فيها. فلا ينبغي للباحث أن يقرأ قراءة ناقل، إذ عليه أن يقرأ قراءة ناقد تظهر معها شخصيته المستقلة وخلفيته المعرفية المتعمقة في موضوع البحث(٩٣).

٥- مناقشة ما يتصل بكل موضوع بشكل مستقل عبر الكتابات المختلفة وجمع جوانب القصور المتماثلة، عبر الدراسات المختلفة، ومناقشتها دفعة واحدة. وذلك بدلا من مناقشة فقرات القصور في كل دراسة على انفراد. فالطريقة المقترحة تُجنب الباحث تكرار المناقشة الواحدة وأدلتها للفقرات المتماثلة التي ترد في مواقع متفرقة، أو تجنبه الاضطرار إلى تكرار الإشارة إلى المناقشة الأولى، أو تجنبه التعارض بين أقواله دون انتباه. وإضافة إلى ما سبق فإن التكرار قد يشتت انتباه القارئ ويشوش عليه أفكاره.

ويضاف إلى كل ما سبق فإن مناقشة كل فقرة وحدها، بدلا من مناقشتها مع مثيلاتها دفعة واحدة، دليل على عجز الباحث عن التحليل وعدم الاستيعاب الكافي لما ورد في الدراسات السابقة. فالاستيعاب الكافي والقدرة على التحليل عنصران أساسيان لأي دراسة علمية واستعراض علمي. ولهذا يجب أن يتوفرا في أي باحث علمي.

---

(٩٢) شلبي ص ٤٩-٥٠، ٧٩-٨٣.

(٩٣) شلبي ص ٦٨-٧٤.

ويلاحظ أن القصور قد يكون في المنهج أو في المضمون. وقد يكون القصور محدودا، يتعلق بمسائل فرعية، وقد يكون القصور شاملا، يتعلق بمسائل جوهرية.

فليس المقصود من الاستعراض هو تحديد موقع البحث المقترح من كل دراسة على انفراد ولكن من الدراسات السابقة مجتمعة. فقول الباحث الدراسة الأولى ورد فيها كذا ودراستي تهدف إلى كذا والدراسة الثانية لم توفِّ الموضوع حقه، فيه تجنٍ على كتابات الآخرين. فربما أن الدراسة المذكورة لم توفِّ بعض النقاط حقها؛ وهذا مبرر كاف لتنفيذ البحث المقترح. ولكن ربما عالجت نقاطا أخرى بشكل واف، وليس في إمكان الباحث أن يأتي بأحسن منه. وهذه إيجابية يجب أن يثبتها الباحث للدراسة السابقة؛ ولا يقلل هذا الإثبات من شأن الدراسة المقترحة.

فالمطلوب إذن هو أن يبرهن الباحث بما يستعرضه بأن الجهود السابقة في مجموعها لا توصد الباب أمام البحث المقترح، وأن الدراسة المقترحة ستضيف شيئا إلى الموضوع. والإضافة قد تأخذ هيئة معلومات جديدة أو أسلوبا جديدا له ميزاته أو تأكيداً لنتائج سابقة أو نقضا أو تعديلا.

٦- في حالة الدراسات الميدانية الاستقرائية (أي التي يتم تحديد مشكلتها بالفرضيات) قد يحتاج الأمر إلى تقويم المناهج إذا كان بها ضعف واضح، ولاسيما إذا كان هناك اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة. فقد يكون المنهج الضعيف سببا في استبعاد نتائج بعض الدراسات وترجيح كفة الدراسات التي تتبنى الرأي المخالف. فقيمة النتائج تعتمد على مصداقية المناهج ودقتها. لهذا على الباحث، الذي يقوم بدراسة استقرائية – وإن لم تكن ميدانية–، إلقاء نظرة فاحصة على مناهج الدراسات المتعارضة في نتائجها. وذلك لكي ينتهي إلى اتجاه قوي يبني عليه فرضياته.

وقد يحتاج الباحث في بعض الدراسات إلى استعراض أبرز جوانب القصور في مناهج الدراسات السابقة بيد أنه يترك مناقشة التفاصيل لصلب البحث كما

هي الحال في الدراسات المكتبية.

٧- ومن المعلوم أن الباحث وهو يستعرض الدراسات السابقة لا يورد نصوصها كلها كما هي، إن كانت طويلة، ولكن يختصر أبرز نقاطها دون تشويه لها أو طمس لمعالمها. أما إذا كان كل ما ورد في الدراسات السابقة إشارات قصيرة، فالأفضل إيرادها بنصوصها.

٨- ومن المعلوم أن الباحث لا يتحدث عن مضمونات أو نتائج الدراسات السابقة كلها وإنما يقتصر على ما له صلة وثيقة بمشكلة بحثه. فقد لا يهم الباحث من كتاب يتألف من عشرة مجلدات سوى فصول أو مباحث محدودة، ذات صلة وثيقة بموضوع بحثه. فهو يستعرض هذه الجزئية، ويناقشها هي فقط إذا لزم الأمر. ولا علاقة له بالأجزاء الأخرى، فلا يذكرها، لا بخير ولا بشر. ولا يقول مثلا: *"ومع الاحترام والتقدير لابن تيمية فإنه لم يتعرض للموضوع في فتاواه* (أكثر من ثلاثين مجلدا) *إلا بشكل متناثر."* فهذا القول يقتضي من الباحث قراءة المجلدات كلها، قراءة دقيقة؛ ولا يكفي معها تصفح قائمة المحتويات للمجلدات.

والأصل أن يورد الباحث ما أورده ابن تيمية موثقا مما له صلة بموضوع بحثه، بدلا من إصدار حكم على مجلدات لم يقرأها قراءة كافية أو لم يقرأها كلية وإنما اطلع على قائمة محتوياتها فقط.

٩- تجنب إصدار أحكام بالنقص أو القصور دون تقديم الدليل على تلك الدعوى. ومن الأخطاء الشائعة أن يقول الباحث *"لقد كتب فلان في الموضوع ولكن لم يوفه حقه..."* وهو يتحدث عن كتاب ضخم مثلا، ربما لم يطلع على عناوينه الفرعية اطلاعا كافيا. فالأفضل أن يسوق الأدلة فقط، وإذا لزم التعليق فلابد أن يسند تعليقه هذا بأدلة تسبقه. فيقول مثلا: *"قال*

فلان كذا وكذا ... ويلاحظ أن هذا القول لا يشمل بعض الجوانب مثل...".

١٠- تجنب بدء الاستعراض بقول الباحث: "**لم أجد أحدا كتب في الموضوع...**".

فالأصل أن يقدم الباحث مساهمات الآخرين في الموضوع ملخصة أو كما هي. ويترك للقارئ فرصة المقارنة بين مساهمات الدراسات السابقة وحدود المشكلة المقترحة ليستنتج لنفسه وجه القصور في تلك الدراسات. ثم يقدر بنفسه درجة الحاجة إلى البحث المقترح، لاستكمال النقص أو لمعالجة السلبيات. ولا بأس في أن ينبه الباحث القارئ إلى وجه القصور بعد تقديم الدليل.

أما إذا لم يجد موادَّ علمية وثيقة الصلة فيشير إلى التي تليها من حيث درجة الصلة ثم له أن يختتم ذلك بقوله: "*هذا ما وجدت في الموضوع بعد بذل الجهد*" *بدلا من القول "ليس هناك سوى هذا في الموضوع."*

وبعبارة أخرى على الباحث أن يتجنب صيغة النفي قدر الإمكان. فلا يستخدم عبارات مثل: *"ليس هناك" أو "لا يوجد" أو "لم أجد"*. ولكن بدلا من ذلك يقول: *"وجدت كذا وكذا"* و "*كتب فلان كذا وكذا عن الموضوع*". فلا يحمل نفسه مسئولية النفي ابتداء. فالنفي من أصعب الأمور. فقد ينفي الإنسان وجود شخص بعينه في مبنى محدد لأنه-في أحسن الأحوال- نظر في غرفه كلها واحدة بعد الأخرى. ولكن لعل الشخص كان في غرفة لم ينظر فيها بعد، ثم دخل غرفة بعد أن نظر فيها، دون أن يراه الباحث.

١١- عملية الاستعراض لا تتم بصورة مقبولة إلا بالتحليل. وهذا يعني حصر المعلومات المتناثرة في المراجع المختلفة. والحصر هنا عملية نسبية تختلف باختلاف الموضوعات.(انظر مكونات الاستعراض في هذا الفصل.)

وتختلف كمية المستعرض من الدراسات السابقة باختلاف اللجان المجيزة للخطة. فقد تجيز اللجنة الخطة باستعراض الباحث للنماذج البارزة واستكمال

الاستعراض عند كتابة تقرير البحث. وقد تطالبه بالاستعراض النهائي في الخطة.

لهذا قد يكون الحصر نهائيا عند إعداد الخطة أحيانا ولا يكون نهائيا في حالات أخرى.

والتحليل يعني أيضاً تصنيف المعلومات المختلفة حسب التقسيمات الرئيسة للموضوعات التي أعدها الباحث من قبل لموضوعات بحثه، والتي تمثل العناصر الرئيسة لموضوع البحث.

والتحليل يعني -أيضا- ترتيب وتنظيم هذه الأصناف أو المعلومات بطريقة تقود القارئ، تلقائيا، إلى النقطة التي سيبدأ الباحث دراسته منها.(انظر فصل تصميم منهج البحث للتحليل.) ويلاحظ أن نتائج بعض الدراسات المستعرضة مرجوحة النتائج، وذلك لفساد في مناهجها أو ضعفها مقارنة بمناهج دراسات أخرى أقوى منها. وفي هذه الحالة فإن نتائج هذه الدراسات تثبت عند الاستعراض ويبين وجه ضعفها، ثم تستبعد عند رسم السمة العامة للدراسات السابقة. وهذه العملية ذات أهمية بخاصة في حالة الحاجة إلى اقتراح فرضية، تكون بمثابة الإطار النظري أو الفكري للبحث المقترح. ومع أن نتائج تلك الدراسات المرجوحة لا تحسب في رسم السمة العامة فإنه لا يجوز إغفالها، بل يجب استعراضها وبيان وهن مناهجها، أو سبب عدم الأخذ بنتائجها.

١٢- ضرورة وجود فكرة محورية تتسق مع مشكلة الدراسة، لتدور حولها النقاط أو المعلومات المختلفة المأخوذة من الدراسات السابقة.

الطريقة المقترحة والسلف:

لقد استعمل السلف عملية استعراض الدراسات السابقة، في صورتين: الإشارة في مقدمة الكتاب إلى المؤلفات التي سبقت جهودهم في الكتابة في

الموضوع الذي يؤلفون فيه ، وذلك في معرض الحديث عن الدوافع(٩٤). وعرفوه بصورة أخرى في الكتابات الفقهية بصفة خاصة، حيث يعرض الفقيه آراء بعض السابقين في المسألة الواحدة ويناقشها وأدلتها، ثم يتبع ذلك برأيه وما يرجحه هو.

ويلاحظ أن ممارستهم لعملية الاستعراض في مقدمة الكتاب كانت متفقة مع حدود المجالات النظرية التي كتبوا فيها، وفي حدود ما عرفوه في ذلك الوقت من أساليب البحث العلمي، وفي حدود المصادر المحدودة التي توفرت لديهم، والظروف العامة التي كتبوا فيها. ولذا جاء الاستعراض في مؤلفاتهم بشكل مختصر ليؤدي وظيفة محددة هي إثبات جدوى التأليف في الموضوع الذي يتناوله الكتاب.

وفي الوقت نفسه يلاحظ أن الطريقة المقترحة للاستعراض ليست بدعة جديدة. فقد استخدمها علماء الفقه من قرون عديدة ولا يزالون يستخدمونها. فعلماء الفقه عند دراستهم موضوعا مثل الصلاة، فإنهم يقسمونه إلى فقرات مستقلة حسب الموضوعات الفرعية وليس حسب الفقهاء والمؤلفات. فيستعرضون كل مسألة على حدة، عبر الأقوال المختلفة مع أدلتها، ثم يركزون على مناقشة أدلة كل قول أو كل مجموعة من الأقوال متفقة بعضها مع بعض، ثم يقومون بعملية الترجيح.

والفرق بين ممارسة الفقهاء والطريقة الحديثة، في مقدمة البحث أننا لا نناقش الأدلة عند استعراض الدراسات السابقة إلا لوجود وهن ظاهر في حالة الدراسات الميدانية ولاسيما الاستقرائية، التي يمكن فيها فصل جهود الباحث عن جهود سابقيه. أما في حالة الدراسات المكتبية مثلا، فإننا عند الاستعراض لهذه الدراسات، في مقدمة الخطة أو التقرير، لا نورد الأدلة ولا نناقشها. بل نقتصر

(٩٤) انظر مثلاً السيوطي، مقدمة الإتقان.

على إيراد الآراء المتعددة، ونترك مناقشتها بأدلتها في فصولها ومباحثها الخاصة في صلب الدراسة.

والفرق الآخر هو أن الفقهاء يضعون اسم صاحب القول ضمن النص، ونحن نحرص على التوثيق الكامل في الحاشية، أو موزعة بين الحاشية وقائمة المراجع.(انظر فصل التوثيق.)

تمرينات:

١- اختر دراسة فيها "تمهيد"، و"استعراض للدراسات السابقة"، وناقش ما ورد فيهما موضحا الفرق بينهما في ضوء ما درست أو ما تستنتجه من طريقة تعامل الباحث معهما.

٢- عملية استعراض الدراسات السابقة ليست من بدع العصر الحديث كلية، أثبت هذه الحقيقة بضرب أمثلة من عندك على ذلك من كتب ثلاثة، قام بتأليفها علماء السلف. واكتب تعليقك على الطرق التي استخدمتها تلك المؤلفات في ضوء ما درست.

٣- للدراسات السابقة مهام عرضها المؤلف، فما رأيك في اقتراح المؤلف؟ أجب عن السؤال، مدعما رأيك بالأدلة العقلية والنقلية.

٤- اختر دراسة علمية مكتبية، وناقش **مكونات** الجزء المخصص لاستعراض الدراسات السابقة، في ضوء القواعد المقترحة في هذا الكتاب، مع اقتراح البدائل للسلبيات إن وجدت.

٥- اختر دراسة علمية ميدانية أو شبه ميدانية، وناقش **مكونات** الجزء المخصص لاستعراض الدراسات السابقة، في ضوء القواعد المقترحة في هذا الكتاب، مع اقتراح البدائل للسلبيات، إن وجدت.

٦- خذ دراسة علمية مكتبية، وبيِّن إيجابيات **طريقة** الاستعراض وسلبياتها، مع اقتراح المناسب لتفادي تلك السلبيات.

٧- اختر دراسة علمية ميدانية أو معملية، وبيِّن إيجابيات **طريقة** الاستعراض وسلبياتها، مع اقتراح البديل لتفادي السلبيات.

٨- اقترح مشكلة للدراسة، واقترح معها عددا من العناوين تندرج ضمن الدراسات السابقة، وبشرط أن تمثل على الأقل درجتين متفاوتتين من حيث درجة الصلة بموضوع البحث المقترح.

٩- اقترح موضوعا، واختر من تسعة مراجع فقرات مختلفة تندرج تحت ثلاثة أصناف، وتغطي نسبة كبيرة من عناصر الموضوع المقترح. وقم بصياغتها في ضوء القواعد المقترحة للاستعراض.

١٠- يقول البعض: "إن الاستعراض الوافي للدراسات السابقة -في الدراسات المكتبية- يؤدي إلى التقليل من أهمية البحث المقترح." فما رأيك في هذا القول في ضوء ما أورده المؤلف في هذا الفصل من مقترحات تتعلق بمكونات الدراسات السابقة وطرق الاستعراض؟

الفصل التاسع
تصميم منهج البحث

تكشف بعض الأساليب في كتابة التقارير النهائية للبحث عن بعض جوانب منهج البحث. مثال ذلك أن يورد الفقيه الأحكام الفقهية مقرونة بأدلتها من القرآن الكريم أو السنة أو أقوال العلماء الآخرين. وقد يأتي بأدلة عقلية إضافية، تتبعها. ولكن هذا الأسلوب لا يكشف عن كثير من الجوانب المهمة للمنهج، مثل هل يحرص الباحث على استنفاد الأدلة المتصلة بالمسألة أو أنه يختار منها؟ وما قواعده في الاختيار؟ وقد يختار دليلا محددا في مسألة ويختار ما يعارضها في مسألة أخرى. فما القاعدة التي ينطلق منها؟

وتشير معظم الكتابات القديمة والحديثة في المقدمة إلى العناوين الرئيسة والفرعية أحيانا لموضوعات البحث، أو مكوناتها. هذه الإشارة، وإن كانت تبين كيف تم تصنيف الفقرات الرئيسة والفرعية وترتيبها، فإنها لا تتحدث إلا قليلا عن الطريقة التي تم التوصل بها إلى النتائج التي أدرجها الكاتب تحت عناوينه الرئيسة والفرعية. ومن هنا تأتي أهمية بيان الباحث بنفسه للمنهج الذي سيلتزم به، ويسترشد به، أثناء عملية تنفيذ البحث.

أهمية بيان المنهج:

كما تم التأكيد من قبل، فإن المتأمل في شؤون الحياة كافة يلاحظ أن الأمور جميعها أصبحت أكثر تعقيدا من ذي قبل، بما في ذلك عملية البحث العلمي. لهذا أصبحت عملية وضع قواعد وخطط دقيقة مسبقا للعمل المقترح تنفيذه يُعد

ضرورة من ضرورات الحياة التي لا غنى عنها.

وكذلك، فقد تشعبت العلوم وتعقدت الأنشطة البشرية التي تتعامل معها الأبحاث وتدرسها. وقد حدث هذا لأسباب منها الازدحام السكاني وكثرة مطالب الحياة اليومية والآلات المعقدة التي يضطر الإنسان إلى التعامل معها... ولهذا أصبح من الضروري تحديد الخطوات اللازمة للقيام بأي نشاط فكري أو عملي ذي أهمية، مسبقا، ووضع القواعد اللازمة له.

فالإنسان كان يخرج من منزله إلى حيث يجد رزقه دون الحاجة إلى الالتزام بطرق محددة تقيده، وبدون سبل مواصلات آلية خطرة تهدد حياته، ودون حاجة إلى اكتساب بعض المهارات المعقدة أو الصعبة نسبيا، ليتمكن من استعمال وسائل مواصلاته، وبدون أن يضطر إلى التعامل مع عدد كبير من الناس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مثل: بائعو السيارات وقطع الغيار، ومهندسو السيارات وغيرهم...

فلا غرابة أن يحتاج البحث العلمي إلى التصميم المسبق للمنهج والقواعد الأساسية لطريقة تنفيذه. ولا غرابة في أن يصبح أمر اشتمال خطة البحث على هذه القواعد مطلبا أساسا في الأبحاث ذات القيمة العلمية.

وقد يدور في خلدنا خاطر بأننا لو طبقنا هذه القاعدة على كتابات السابقين لظهر لنا أن معظم تلك الجهود لم تكن ذات قيمة علمية، لأن هذه الشروط لا تتوفر فيها. ولكن هل كل كتابات المتأخرين هي كتابات علمية؟ بل هل ينبغي أن تكون الكتابات كلها ذات قيمة علمية؟ للإجابة على هذه التساؤلات يمكن القول بما يلي:

١- من الطبيعي أن لا تكون بعض كتابات الأولين أبحاثا علمية أو ذات قيمة علمية، كما أنه من الطبيعي أن لا تكون جميع كتابات هذا العصر كتابات علمية. فقد عرف الأولون الأنواع الأخرى من الكتابات، المعروفة اليوم،

مثل الكتابات الأدبية والترفيهية والدعوية التي تهدف إلى الإقناع.

٢- لقد اعتنى علماء المسلمين بالقواعد العامة للبحث العلمي، في المجالات الأساسية. فكانت نتيجة هذه العناية ثلاثة مناهج: منهج البحث التاريخي لما أصله الوحي (أصول الحديث)، منهج البحث الوصفي التفسيري (أصول التفسير) ومنهج البحث الاستنباطي (أصول الفقه).

٣- غلب على بعض كتابات الأقدمين العناية بالقواعد العامة للبحث العلمي، في أسلوب الكتابة، مع شيء من التقصير في بعض الجوانب كالتوثيق. ويعود ذلك إلى أسباب منها عدم وجود دور نشر، ومطابع تسهم في توفير الكتب على النطاق الواسع الذي نشهده اليوم، ولاعتماد التعليم على الرواية في معظم الأحوال وما ينسخه الطلبة المجدون بأيديهم. وللتقصير المذكور اضطرت الأجيال التالية للأقدمين إلى بذل جهود كبيرة في تحقيق كثير من مؤلفاتهم. ولا يزال هناك من يقوم ببذل مثل هذه الجهود المضنية للتأكد من مصداقية الأدلة ودقة النقل، من خلال معرفة اسم المؤلف فقط، أو كون الدليل من القرآن أو السنة.

وخلاصة القول هو أن السلف لم يهملوا مناهج البحث كلية؛ بل أسهموا في تنميتها بما هو جدير بالتقدير. أما إذا كانوا لا يعرفون الأساليب الحديثة في بعض مجالات البحث لأسباب تم ذكرها فعلينا نحن الخلف مواكبة الظروف الراهنة وحمل مشعل المعرفة في عصرنا، بتعلم الجديد وتنقيته وتطويره.

وإذا كان على القارئ لكتابات الأولين بذل جهود إضافية، أو الاعتماد على جهود إضافية لمعرفة قيمة تلك الأعمال والاستفادة منها، فلماذا لا نوفِّر هذا الجهد على قراء أبحاث اليوم والمستقبل؟ ومن جهة أخرى إذا لم تكن هذه الوسائل معروفة و لم تكن ضرورتها ملحة، فيما مضى، فقد أصبحت اليوم معروفة وضرورتها ملحة. فلماذا لا نستفيد من الطرق الحديثة، لجعل أبحاثنا أكثر إتقانا؛

وقد أخذنا بما هو ضروري وغير ضروري لجعل حياتنا اليومية أكثر نعومة ويسرا؟ ولماذا لا نستفيد من هذه الطرق والتقنية الحديثة ونتائجها أو منتجاتها ماثلة في كل ما نستورده من الأسباب الضرورية للحياة وغير الضرورية ومنها الوسائل التي ندفع بها عن ديننا وعن أنفسنا؟

وقد نتصور -أحيانا- بأن القائمة الأولية لموضوعات البحث (التقسيمات الرئيسة والفرعية للموضوعات) هي كل ما يحتاجه الباحث عن المنهج، أو شيئا قريبا من ذلك. بل إن البعض يعتبر كتابة شيء يزيد عن ذلك أو المطالبة به بدعة مستوردة من الغرب. والمدقق في الأمر يجد أن هذا التصور يتعارض مع اهتمام السلف بمنهج البحث العلمي، في مجال الحديث أو التفسير أو الفقه.

ولو قرأنا قائمة الموضوعات التفصيلية في كتب التفسير أو الحديث أو الفقه، فإن ذلك لا يغنينا عن قراءة كتاب واحد مختصر في أصول التفسير أو في أصول الحديث أو في أصول الفقه. فكيف تغنينا القائمة الأولية للموضوعات قبل تنفيذ البحث عن هذه المناهج؟

قد يتساءل أحدنا: هل يعني هذا أننا سنطالب كل من يتقدم بخطة للبحث في التفسير، أو الحديث، بتلخيص قواعد التفسير أو تلخيص كتاب من كتب أصول الحديث؟ الإجابة -قطعا- لا. وذلك لأسباب منها:

١- القواعد الموجودة في كتب أصول التفسير أو الحديث أو الفقه ليست كلها على درجة واحدة من حيث الأهمية. فهناك قواعد أساسية، وأخرى ثانوية.

٢- هناك قواعد تحظى بالاتفاق العام أو الإجماع، أو شيء قريب من ذلك. وهناك قواعد يختلف عليها الأصوليون. فهي ليست كلها مثل قواعد الحساب؛ لا خلاف فيها ولا تحتمل إلا وجها واحدا من الصواب. بل الأمر بالعكس فالخيارات أحيانا متعددة واحتمالات الصواب فيها متعددة.

٣ – الحاجة إلى تفصيل القواعد العامة على المشكلة المحددة للبحث.

ولهذه الأسباب فإن الباحث يسكت عن الإشارة إلى بعض الأمور باعتبارها من المتفق عليه بين الأصوليين. مثال ذلك كون القرآن والسنة هما مستند الفتاوى، وكون النص القطعي لا اجتهاد معه... ولكن على الباحث أن يحدد القواعد التي اختارها دون غيرها، وأحيانا مع بيان الأسباب، حتى يضمن لنفسه الاطراد ويسلم من الانزلاق في التحيزات الشخصية، ويكون صادقا وواضحا مع من يقرؤون بحثه. ومثال ذلك في الفقه: هل يأخذ بقاعدة الاستحسان؟ هل يعتمد على الأحاديث الضعيفة المتعددة، باعتبارها تقوي بعضها بعضا؟ وفي أي الظروف؟ ...

وكما سبقت الإشارة قد يكتفي بعض الباحثين والكتاب بقولهم: "اتبعت المنهج الوصفي أو الاستقرائي أو الاستنباطي". وقد يجمع بين بعضها أو يضيف إليها كلمة "تحليلي" أو "نقدي." وبهذا فكأن الباحث يقرر أن هذه المسميات أشياء معلومة ومتفق عليها، لا تتعدد أو لا تتفرع إلى فروع كثيرة.

والحقيقة أن هذا القول لا يفيد إلا أن يفيد قولك: "**اعتمدت في معلوماتي على زيد**" وهناك العشرات ممن يُدعون زيداً، وبعضهم له أكثر من اسم.

العناصر الأساسية للمنهج:

بصفة عامة، يشتمل عنصر تصميم البحث على ثلاث فقرات رئيسة: المعلومات والوسائل المتصلة بطريقة جمع المادة العلمية، والوسائل والإجراءات اللازمة لتحليل المادة العلمية، وطريقة عرض فقرات البحث وعناصره بعد تنفيذه، أي التقرير الذي يشمل الخطة والنتائج. وعموما يجب على الباحث النظر في المناهج التي سيعتمد عليها في دراسته، في مراجعها الخاصة، أي المصادر الأصلية أو المفصلة لمكوناتها(٩٥).

(٩٥) انظر الملحق (ب)؛ العساف، المدخل ص ١٦٧-٣٣٣ مع القوائم البيليوقرافية بكل منهج.

جمع المادة العلمية:

وتشتمل هذه الفقرة على التالي:

١- تحديد مصادر المادة العلمية بدقة بحيث لا يختلف عليها اثنان. مثل الكتب والدوريات، والبرامج الإذاعية و التلفازية... (مجتمعاتها وعيناتها) أو العينات البشرية أو غير البشرية مع بيان حجمها وقواعد تحديدها (تحديد مجتمع الدراسة والعينة في الدراسات الميدانية). ويراعى التمييز بين المصادر الأساسية للبحث والمصادر الثانوية في ضوء الموضوع المحدد. فكون المصدر أساسيا أو ثانويا هي قضية نسبية.

وعموما، فإن عبارة "المصادر الأساسية" تطلق على المراجع المبنية على الملاحظة أو التجربة أو الاستنتاج منهما والنقل في حالة بقائها على هيئتها الأصلية. فيخرج منها الاستشهاد بفكرة أو قول أورده شخص نقلا عن شخص آخر. فالأولى، الرجوع إلى الأصل حيث الفكرة أو النص مسجلة لأول مرة أو وضعه صاحبه في صيغته المكتوبة بقلمه أو المسجلة بصوته.

ويلاحظ أن كون المصدر ثانويا أمر نسبي، والحقائق الثانوية ليست قليلة الفائدة. فما يرد فيها من تعليق وشروحات على النصوص الأصلية قد تكون مصادر أساسية، باعتبارها تعليقات وشروحات لا غنى عنها لفهم النصوص (المصادر الأساسية)، أو بصفتها المادة التي تدور حولها الدراسة. فلو أردنا أن نقوم ببحث حول منهج ابن كثير في تفسيره (ثانوي بالنسبة للقرآن الكريم) فإن المصدر الأساس في هذه الدراسة ليس القرآن الكريم ولا السنة النبوية ولكن نسخة معتمدة من تفسير ابن كثير.

٢- تحديد أماكن وجود هذه المصادر أو عناوينها مثل المكتبات، أو المدارس، أو المؤسسات الحكومية أو الخاصة، أو وظائف أفراد مجتمع الدراسة وصفاته ومكان وجوده... فهذه المعلومات لاسيما في مثل حال المخطوطات النادرة

والعينات البشرية هي من الأمور الضرورية.

٣- تحديد معاني المصطلحات الخاصة بالدراسة، سواء أكانت المستعملة في الدراسات السابقة المستعرضة أم المستعملة عند تحليل المادة العلمية أو عند عرض النتائج. وهذه تظهر، أحيانا، في هيئة تعريفات اصطلاحية معروفة في التخصص الذي ينتمي إليه البحث، وقد تختلف عن التعريفات اللغوية التي تحتويها قواميس اللغة، مثل "الصلاة" اصطلاحا ولغة. كما تظهر أحيانا في هيئة تعريفات يضعها الباحث في دراسته، ويستمدها من بعض الدراسات السابقة والأدلة العقلية. وتسمى هذه بالتعريفات الإجرائية أو العملية operational definition. ومن صفاتها الخاصة أنها تترجم الأشياء المعنوية إلى أشياء محسوسة يمكن إخضاعها للملاحظة الحسية أو التجربة. مثال ذلك وضع مقياس من مجموعة أسئلة لتعريف درجة الحرية أو الديموقراطية أو التعاون...(انظر فصلي الحقائق والأسئلة غير المباشرة.)

٤- تحديد المتغيرات أو العناصر الرئيسة في الدراسة وتعريفها تعريفا إجرائيا، باعتبارها من مصطلحات البحث، وبيان المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المراد قياس أثرها والمتغيرات المتطفلة التي تحتاج إلى التحكم فيها. وهذا في حال الدراسات التجريبية أو السببية.

٥- طريقة الحصول على المادة العلمية بالنسبة للأشخاص والمطبوعات والتسجيلات: مقابلات شخصية أو هاتفية، بواسطة مساعدين، أو بالمراسلة، أو الملاحظة بمعرفة المبحوث أو دون معرفته، والملاحظة دون المشاركة أو مع المشاركة في أنشطة المبحوثين...(انظر فصل الملاحظة.) ويلاحظ أن طريقة الحصول على المادة العلمية قد تتعدد في الدراسة الواحدة. فقد تستعين الدراسة الواحدة بالملاحظة والاستبانة مع المقابلة.

٦- تصميم الدراسة في حالة الدراسات الاستقرائية المبنية على الملاحظة أو

التجربة، ولاسيما التجريبية، حيث يتم الحصول على المادة العلمية بإجراء التجربة اللازمة. ومثال ذلك تحديد طريقة الملاحظة أو ضبط التجربة. فهل الطريقة تعتمد على اختبار قبل إدخال المتغير المستقل وبعد إدخاله، أو بطريقة الاستعانة بمجموعة أو مجموعات ضابطة مستقلة[٩٦]. وفي الدراسات الاستقرائية قد يظهر التصميم في هيئة مقاييس أو اختبارات يقترحها الباحث لاختبار فرضياته في ضوئها.

٧- بيان الأدوات اللازمة لجمع المادة العلمية مثل: الاستبانات، النماذج الخاصة بمعايير القياس مع بيان أنواع الأسئلة وأنواع المقاييس. والأصل أن تكون الاستبانات والاستمارات متكاملة في صيغتها النهائية كجزء من الخطة. ويراعى عند تصميم الاستبانة أو الاستمارة أو المعيار أنها تجيب عن تساؤلات البحث بطريقة مباشرة. كما يراعى ترتيب فقرات الاستبانة بطريقة منطقية تتسق مع ترتيب تساؤلات البحث وتصنيفها حتى تيسر على الباحث عملية التحليل. ومن الأدوات المعمل الذي يتم تجهيزه بصفة خاصة للبحث، وبرامج الحاسب الآلي، وغير ذلك من الأجهزة أو الأدوات التي تتطلبها بعض الدراسات الميدانية أو المعملية.

ويلاحظ أن الدراسات التجريبية في العلوم الإنسانية خاصة قد يحتاج الباحث فيها إلى الاستعانة بالموازين scales والاستبانات الجاهزة أو التي يضطر الباحث إلى إعدادها بنفسه. وكذلك قد يحتاج إلى الملاحظة والاستمارات اللازمة لتسجيل الملاحظات أو معايير القياس، وتحديد البيئة اللازمة للملاحظة، وتحديد عينة الملاحظة.

ويجب أن يبين الباحث أسباب اختياره لطريقة معينة دون سواها، أو وسيلة

(٩٦) انظر مثلاً: Kerlinger pp. 300-323؛ العساف ص ٣١٤-٣٢٣. Wolf.

محددة دون سواها، حتى يقنع الجهة التي تجيز الخطة. وهذا قد يقتضي الإلمام بالمناهج المختلفة، أو كل الوسائل المتاحة لبحثه ومناقشة سلبياتها وإيجابياتها.

تحليل المادة العلمية:

قد يعتبر البعض عملية التحليل في الأبحاث العلمية عملية إضافية، ولكن كما سبق البيان، فإن التحليل جزء أساس في جميع الدراسات العلمية. وفيما يلي بيان المقصود بالتحليل وما ينبغي أن يندرج منه في منهج البحث.

المقصود بالتحليل:

عندما نتحدث عن التحليل فإنه يعني الآتي:

١- حصر جميع جزئيات المادة العلمية المطلوبة للدراسة: السلبيات والإيجابيات، والظاهر منها تلقائيا أو ما يحتاج منها إلى الإظهار بمجهود كالتشريح (التجزئة)، والفحص الدقيق، والنظرة المتعمقة...

مثال ذلك: عند الحديث عن برنامج تلفازي نقوم بعملية تجزئة "برنامج" إلى: المضمون الجوهري، المضمون الثانوي، شخصية المقدِّم، وطريقته في التقديم، المشاركين، وقالب البرنامج (حوار، ندوة، حديث مباشر). وقد يُفصّل إلى أكثر من ذلك مثل: الإضاءة، الديكور، الملابس، مستويات الصوت عند التسجيل، جلسة المقدم، زاوية الكاميرا، المؤثرات الصوتية والمرئية...

٢- تصنيف هذه الجزئيات إلى أصناف حسب طبيعة الدراسة وهدفها الرئيس أو أهدافها. مثال ذلك: في حال البرنامج الإذاعي أو التلفازي أن نجعل الأجزاء المتصلة بمرحلة الإعداد في صنف، والمتصلة بمرحلة العرض والتقديم في صنف، والمتصلة بمرحلة الإخراج في صنف...

٣- ترتيب وتنظيم هذه الأصناف، بحيث تؤدي إلى تحديد اتجاه محدد أو اتجاهات محددة ذات دلالات خاصة. فالترتيب والتنظيم قد يعني بيان غلبة سمة على

سمات أخرى (مثلا: الإيجابيات أكثر من السلبيات) فالترتيب هو الذي يقود إلى الخلاصة العامة لمجموعة من الفقرات أو المباحث أو الفصول.

ففي الدراسات الاستقرائية، فإن هذه الاتجاهات أو هذا الاتجاه يشير في الغالب إلى نظرية جديدة، أو يؤكد أو يعدل نظرية قديمة، أو يشير إلى إثبات أو رفض فرضية بمعايير محددة أو تعديلها. وفي الدراسات الاستنباطية يظهر الترتيب في هيئة ترجيح لرأي فقهي أو قانوني معين على بقية الآراء. أما في الدراسات الوصفية، غير الاستنتاجية فيكون الهدف من الترتيب هو أن تظهر بصورة منطقية، يسهل استيعابها وتخدم جوهر الدراسة. ففي حالة البرنامج التلفازي وكون الهدف هو معرفة مستوى الإخراج فإننا نجعل الإخراج هو العمود الفقري للتقسيمات الرئيسة. ويتم تناول الإعداد والتقديم في ثنايا الحديث عن الإخراج بوصفها فقرات مساندة للحديث عن إخراج الصوت وإخراج الصورة. وبعبارة أخرى، فإن الترتيب ينعكس على القائمة الأولية لموضوعات البحث.

ومن الطبيعي أن تكون عملية الحصر والتصنيف والترتيب درجات مختلفة من حيث شموليتها وتعقيدها. وهي درجات كثيرة، ولاسيما في الدراسات الاستقرائية. وتؤلف العمليات الثلاث شكلا هرميا، حيث تشكل عملية حصر الجزئيات قاعدة الهرم، وتشكل مراحل التصنيف المختلفة المتفاوتة في الشمولية تدرج الهرم من قاعدة عريضة إلى جسم أقل عرضا، حتى ينتهي الأمر إلى الوصول إلى حقيقة عامة، تشكل رأس الهرم.

وليس من الضروري أن تظهر كل عملية من عمليات التحليل منفصلة تماما عن غيرها، فقد تتم عملية التصنيف تلقائيا أثناء عملية الحصر.

محتويات فقرة التحليل:

وعموما تشتمل فقرة التحليل والمعالجة على التالي:

١- وضع القواعد أو المعايير التي يتم بموجبها تحديد ما يدخل من الجزئيات في الحصر وما لا يدخل فيه. مثال ذلك: في دراسة حول التراث الإعلامي الإسلامي النظري، يمكن القول بأن أي كتاب أو مقالة يتضمن عنوانها الرئيس أو أحد عناوينها الفرعية عبارة "إعلام إسلامي" يدخل ضمن الدراسة؛ وما عدا ذلك فلا يدخل. ويلاحظ أن هذه العملية هي عملية تصفية لمرحلة تجميع المادة العلمية في الغالب. فقد يجمع الباحث مادة علمية أكثر مما تتطلبه الدراسة، أو يجمع مادة علمية تتفاوت في درجات مصداقيتها، فتكون هذه العملية بمثابة عملية التصفية قبل حصرها ووصفها والاستدلال بها أو الاستنتاج منها.

٢- تحديد القواعد أو المعايير أو الأصناف الرئيسة التي يتم بموجبها فرز جزئيات المادة العلمية. وفي المثال السابق يمكن القول: إن القاعدة في التصنيف هي المصطلحات التي يكثر استعمالها في الكتابات الإعلامية، أو لا يمكن الاستغناء عنها مثل: الاتصال، والإخبار، والدعوة، والمصدر، والوسيلة والرسالة والجمهور. وهذا بدلا من مصطلحات العقيدة، فقه العبادات، فقه المعاملات، السيرة. فجوهر الدراسة هنا هو الإعلام وليس الإسلام.

٣- تحديد القواعد التي يتم بها ترتيب أصناف المادة العلمية، أو ترجيح أدلة بعضها على بعض. وبالنسبة للمثال السابق، يمكن القول بأن الترتيب يبدأ بالمصطلحات الأكثر شمولا (مثل "الاتصال") وينتهي بالأقل شمولا (مثل "المتلقي" الذي هو عنصر من عناصر العملية الاتصالية).

٤- تحديد المتغيرات المراد إدراجها ضمن الدراسة وتلك التي يراد استبعادها، أو استبعاد أثرها في الدراسات التي تحتاج إلى ذلك. في المثال نفسه، يمكن اعتبار

المصطلحات المذكورة في الفقرة (٢) متغيرات تابعة، واعتبار المستوى العلمي للمؤلف الذي ندرس كتاباته متغيرا مستقلا، يؤثر على فهمه للمصطلحات (أي المتغيرات التابعة).

٥- تحديد طرق التحكم في المتغيرات الدخيلة أو التي يراد استبعادها أو استبعاد أثرها من الدراسة، في الدراسات الاستقرائية. في المثال السابق وعلى افتراض أن الدراسة هي دراسة استقرائية لمعرفة العلاقة أو السبب، يمكن اعتبار الدراسة في بلاد الغرب لمدة طويلة متغيرا متطفلا، يجب التحكم فيه. ويتم التحكم فيه باستبعاد كتابات كل من تنطبق عليه هذه الصفة من المساهمين بالكتابة في الإعلام الإسلامي. ويقتصر الأمر على دراسة كل من يسهم بالكتابة في الإعلام الإسلامي ممن لم يدرس خارج البلاد العربية.

٦- تحديد الوسائل الإحصائية أو برامج الحاسب الآلي التي يحتاج إليها الباحث في التحليل، مثل برنامج "ساس" SAS و" إس بي إس إس" SPSS وما تستند إليه هذه البرامج من معادلات إحصائية، وربما الأفضل تحديد هذه المعادلات ذاتها، ولكن بشرط فهمها قبل إثباتها، بصرف النظر عن نوع الآلات الحاسبة وبرامجها المختلفة.

ويلاحظ عند تحديد الوسائل الإحصائية اتساق الوسيلة مع طريقة تحديد المشكلة. فمثلا عند تحديد المشكلة بصيغة الفرضية أو ما يشابهها مثل : "هل هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين كذا وكذا؟"، فإنه لابد من استعمال إحدى اختبارات الارتباط. وكذلك الحال لو أن موضوع البحث هو الاختلاف فلابد من استعمال إحدى اختبارات التباين. وفي مثل هذه الظروف، لا يكفينا معرفة مرات التكرار أو النسب المئوية المبنية عليها. وبالتالي لابد من تحديد درجة الثقة المعتمدة في البحث.

ولكن دون عبارة "ذو دلالة إحصائية" قد تكفي مرات التكرار والنسب

المئوية. (انظر فصل تحديد المشكلة للتحديد بالفرضيات.)

٧- تحديد أنواع الأدلة التي سيعتمدها الباحث وتلك التي سيستبعدها، في الدراسات التي تستخدم الأسلوب الكيفي، وتحديد المقياس للأدلة القوية والضعيفة. ومثال ذلك في الدراسات الفقهية استبعاد الأحاديث التي لا تصل إلى درجة الصحيح، وترجيحه السنة القولية على الفعلية أو التقريرية، وترجيحه الأدلة النقلية على العقلية حتى لو كانت الأولى ضعيفة، وكونه سيعتمد على تخريج المحدثين أو أنه سيرجع إلى كتب التراجم بنفسه ويقوم بتخريج الحديث بنفسه، ليحدد درجته.

طريقة عرض النتائج:

طريقة العرض المرسومة للنتائج نسميها "**القائمة الأولية للموضوعات**"، وقد يسميها البعض "خطة البحث" خطأً. وهي التي ترسم لنا الهيكل العام لموضوعات البحث بعد إنجازه. وتتألف من التقسيمات الرئيسة والفرعية، وربما فرعية الفرعية لمختلف أجزاء تقرير البحث الذي يضم الخطة والنتائج.

ولعل من أكثر الممارسات الشائعة بين الأوساط العلمية الأكاديمية الاكتفاء في خطط البحوث العلمية بالقائمة الأولية للموضوعات، وقد يضاف إليها قائمة ببعض أسماء المراجع. ويعتبر هذا خطأ من أوجه:

١- أن القائمة الأولية في معظم الأحيان لا تتعدى كونها طريقة لعرض نتائج البحث أو قائمة أولية للموضوعات التي لم يتم كتابتها بعد. فهي تصور مستقبلي لموضوعات البحث الرئيسة والفرعية أو عناوينها عقب التنفيذ.

٢- لقد سبقت البرهنة على أن القائمة التفصيلية للموضوعات، عقب إنجاز البحث في مجال التفسير والحديث والفقه، مثلا، لا تغني عن مناهج البحث الخاصة بها، أي أصول التفسير، وأصول الحديث، وأصول الفقه. وهذا دليل

قاطع على أن القائمة الأولية قبل تنفيذ البحث لا تنوب عن منهج البحث. وهذا لا يعني أنه لا أهمية لهذه القائمة فهي جزء أساس من منهج البحث. وهي في الدراسات المكتبية أكثر أهمية منها في الدراسات الميدانية. وذلك لأنها في الدراسات المكتبية قد تكشف عن بعض جوانب منهج التحليل، أما في الدراسات الميدانية والتجريبية فلا تكشف عن شيء يذكر من الجوانب المنهجية للتحليل.

٣- حتى في الحالات التي تتضمن القائمة الأولية جزءاً من منهج البحث، فإن نقاطا منهجية كثيرة ستبقى غير محددة، مما يترك مجالا واسعا للتهاون أو التلاعب أو التكليف غير الضروري عند تنفيذ الخطة. مثال ذلك لو أراد الباحث دراسة عدد من الشخصيات أو البرامج التلفازية، فإن الباحث يستطيع أن يكتفي بذكر أسماء الشخصيات أو البرامج في قائمة الموضوعات. ثم يمكنه أن يكرر مع كل شخصية أو برنامج المعايير أو الجوانب التي يريد التحدث عنها بالنسبة لكل شخصية أو برنامج (ابن تيمية: ولادته، نشأته، تعليمه،... أو معد البرنامج، مقدم البرنامج، مخرج البرنامج...) فيغطي بذلك جانبا من منهج التحليل. ومع هذا فستبقى بعض أجزاء المنهج غير معلومة مثل: طريقة اختيار هذه الشخصية أو البرنامج، وطريقة جمع المادة العلمية، ومبرراته لاختيار تلك الطريقة بعينها ومعاييره في ترجيح المعلومات المتضاربة وفي اختيار مصادره الأساسية والثانوية وغير ذلك مما هو ضروري، مثل طبيعة الفقرات التفصيلية التي سيتناولها عند الحديث عن النشأة، أو التعليم...

٤- من المعلوم أن الفقرات الرئيسة لقائمة الموضوعات يجب أن لا تتكرر بحذافيرها. بل يجب أن تكون كل فقرة متميزة عن غيرها في قائمة الدراسة الواحدة. أما عناصر منهج التحليل أو قواعدها فيجب أن تتميز بالتكرارأي

الاطراد في استخدام القاعدة المنهجية الواحدة عبر الفقرات المختلفة. وبعبارة أخرى، فإن عدم اطراد منهج التحليل، أي معاملة النقاط المختلفة أو الحالات المتشابهة بطريقة مختلفة يعتبر دليلا على ضعف منهج البحث. وفي الوقت نفسه يُعد تكرار موضوعات القائمة الأولية أو تشابهها ضعفا في التصنيف أو في طريقة عرض فقرات البحث.

طبيعة الدراسة ومحتويات القائمة:

على وجه العموم، فإن محتويات القائمة الأولية لموضوعات البحث تختلف من حيث الصعوبة والشكل، في الدراسات المكتبية أو التجميعية النظرية، عنها في الدراسات الميدانية والمعملية.

ففي الدراسات التي تستخدم الأسلوب الكيفي -غالبا- تظهر مضمونات الفصول والمباحث واضحة، في هيئة عناوين رئيسة (عناوين الفصول)، والعناوين الفرعية وفرعية الفرعية (عناوين المباحث أو المطالب المتفرعة عن المباحث).(انظر الملحق ٢-ج.)

أما في الدراسات الميدانية، ولاسيما الاستقرائية، فإن بعض العناوين لا تتحدث كثيرا عن مضموناتها.(انظر الملحق ١-ج.)

وعموما يجب أن تعبر تقسيمات القائمة الأولية لموضوعات البحث بصدق عن الهدف من الدراسة أو جوهرها وأن تخدمها. فمثلا، عندما يكون الموضوع حول **أساليب تقديم الأخبار في محطات التلفاز بدول شمال أفريقيا**، سيكون أمامنا **خياران رئيسيان** لتقسيم الموضوعات: **الأساليب**، و**الدول**. وبما أن **العنصر الرئيس هو الأساليب، وليست الدول**، فيجب أن يكون التقسيم الرئيس مبنيا على الأساليب مثل: طريقة ترتيب الأخبار حسب النوع (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...) أو ترتيبها حسب الموقع الجغرافي (عالمي، إقليمي، محلي ...)

فهذا التقسيم يخدم الأسلوب أكثر من خدمته للدول، لأنه يضطر الباحث إلى عقد مقارنات بين الأساليب عبر الدول المختلفة، وهذا هو المطلوب.

وفي المثال التالي يتضح الفرق بصورة أخرى. لنفرض أن لدينا دراسة تهدف إلى كشف النقاب عن **منهج أبي بكر الصديق** (رضي الله عنه) **في الدعوة**. قد يكون من العبث بناء التقسيم الرئيس للدراسة على المضمونات كقولنا:" منهجه الدعوي في الإدارة، ومنهجه الدعوي في السياسة..."وذلك لأننا في الغالب سننتهي بدراسة تاريخية، مع شيء من التعليق على المنهج هنا وهناك.

ولكي يكون المنهج هو مركز الدراسة فإن التقسيم الرئيس ينبغي أن يكون مبنيا على نوع المنهج. فنقول مثلا: **المنهج العقلي لأبي بكر الصديق، والمنهج العاطفي** ... ثم نأتي بأمثلة لكل نوع من المناهج من المجالات المختلفة أو المناسبات المختلفة. وذلك لأن المنهج ونوعه هو الذي يشكل العمود الفقري لهذه الدراسة وليست أنشطة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه).

فالتقسيم المقترح يضطر الباحث إلى التحليل والمقارنة، ويركز على المنهج الذي نستدل عليه بأمثلة من حياته، بدلا من إيراد الحادثة الواحدة مفصلة ثم نقول إن هذا هو منهجه. فالحديث عن المنهج يحتاج إلى الاستقراء، والاستقراء لا يكون من أحداث فردية، ولكن من أحداث متعددة. (انظر تعريف المنهج الاستقرائي في فصل المناهج.)

تحديد المشكلة وقائمة الموضوعات:

هناك نقطة جديرة بالملاحظة وهي أن القائمة الأولية لموضوعات البحث قد تختلط بفقرات عنصر تحديد المشكلة من حيث المضمون. وهذا طبيعي لأن القائمة الأولية تحتوي على فقرات هي تفصيل لعنصر تحديد المشكلة. ومع هذا فإن هناك بعض الاختلافات بينهما، ومنها ما يلي:

١- تشتمل القائمة الأولية غالبا على العناصر التفصيلية للخطة وتفريعاتها، وهذه لا تكون كذلك في عنصر تحديد المشكلة غالبا.

٢- تتركز مهمة عنصر تحديد المشكلة -في الغالب- على تحديد أبعاد البحث أي بيان حدوده، وليس على بيان تفاصيل محتوياته. أما القائمة الأولية فيجب أن تكون شاملة لكل عناصر التقرير، ومبينة لموضوعات التقرير على مستوى العناوين الرئيسة، التي تصنف في مستوى الباب أو الفصل، وربما أيضاً في مستوى المباحث و المطالب...

٣- كثيرا ما تكشف القائمة الأولية النقاب عن بعض الجوانب المنهجية للبحث وتفريعاتها وهذه لا تكون كذلك في عنصر تحديد المشكلة. وبعبارة أخرى، تحديد المشكلة يجيب عن السؤال: ماذا؟ أما القائمة الأولية للموضوعات فإضافة إلى إجابتها عن السؤال: ماذا؟ فإنها تجيب عن جزء من الإجابة عن السؤال: كيف؟ ومثال الفرق بينهما كالفرق بين قولنا في تحديد مشكلة الدراسة:

" تهدف الدراسة إلى التعرف على منهج أبي بكر الصديق في الدعوة."

وقولنا في القائمة الأولية للموضوعات:

أولاً: استخدامه للمنهج العقلي:

١- مع ولاته.

٢- مع الشباب.

٣- مع الكهول.

ثانياً: استخدامه للمنهج العاطفي:

...

تمرينات:

١- هناك ضرورة إلى تصريح الكاتب بمنهجه الذي توصل بموجبه إلى النتائج التي يعرضها في بحثه العلمي. أثبت صدق هذا القول، مستعينا بأمثلة من كتابات السلف صرحوا فيها بمنهجهم في التأليف.

٢- هناك من يقول إن المطالبة بهذه التفاصيل المنهجية -زيادة على قائمة الموضوعات- هي من بدع العصور الحديثة لم يحتج إليها علماء المسلمين من السلف، ولا حاجة إليها. ناقش هذا القول في ظل ما درسته في هذا الفصل، مؤيدا قولك بالأمثلة والأدلة العقلية والنقلية.

٣- هناك قول يفيد بأن المطالبة بهذه التفاصيل المنهجية توحي بأن كتابات السلف من علماء المسلمين ليست علمية. ناقش هذا القول في ظل ما درسته في هذا الفصل، مؤيدا قولك بالأمثلة وبالأدلة النقلية والعقلية.

٤- عرفنا في العصر الحديث أساليب تتمشى مع عصر المطبوعات ودور النشر. ما الأساليب التي اتبعها السلف بالنسبة للتوثيق كتابة أو سماعا؟ مع ضرب الأمثلة على ذلك وبيان آثار تلك الأساليب في المستفيد من كتاباتهم.

٥- ما العناصر المنهجية الأساسية التي تتفق عليها المناهج الرئيسة: الوصفي، والاستنباطي والاستقرائي؟ اكتب إجابتك مع ضرب الأمثلة عليها من أبحاث واقعية، محددا عناوين تلك الأبحاث وأسماء من قام بإعدادها، ومعلومات النشر كاملة.

٦ — ما العناصر الرئيسة لجمع المادة العلمية؟ ومع الإجابة اضرب أمثلة واقعية لبعضها في الدراسات المكتبية والميدانية.

٧ — ما العناصر الرئيسة لتحليل المادة العلمية؟ ومع إجابتك اضرب أمثلة واقعية

لبعضها من دراسات مكتبية وميدانية.

٨ – ما العناصر الرئيسة لعرض النتائج؟ ومع إجابتك اضرب أمثلة لبعضها من دراسات مكتبية وميدانية واقعية.

٩- اختر دراسة مكتبية، وناقش القائمة الأولية للموضوعات في خطتها أو قائمة المحتويات فيها، في ضوء ما درسته في هذا الفصل.

١٠- يقتصر بعض الباحثين على القول: "لقد استخدمت المنهج الوصفي، والتحليلي، والاستقرائي والتاريخي..." ناقش هذا القول في ظل ما درسته في الكتاب في فصل المناهج الرئيسة وفي هذا الفصل.

١١- اختر خطة لبحث مكتبي، وناقش منهجها في ظل ما درست، مع ضرب الأمثلة لسلبياتها ولإيجابياتها وتقديم البديل لسلبياتها.

١٢- اختر دراسة ميدانية أو معملية، وناقش منهجها في ظل ما درست، مع ضرب الأمثلة لإيجابيتها وتقديم البديل لسلبياتها.